الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : علوم تجارية
تخصص: تجارة دولية

دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة حالة ـ الجزائر في الفترة 1990 - 2016

إعـــــــداد الطالبان :
- إبراهيم ريان
- يوسف باهي

إشراف الأستاذ:
- د/ عدنان محيريق

لجنة المناقشة

- د/ محمد مسعودي	أستاذ محاضر (أ) بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئـــيسا
- د/ عدنان محيريق	أستاذ محاضر (ب) بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا و مقررا
- د/ عقـبة ريمـي	أستاذ محاضر (أ) بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا مساعدا
- أ/ نصـر ضـو	أستاذ مساعد (أ) بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية 2016 - 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : علوم تجارية
تخصص: تجارة دولية

دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة حالة ـ الجزائر في الفترة 1990 - 2016

إعـــــــداد الطالبان :
- إبراهيم ريان
- يوسف باهي

إشراف الأستاذ:
- د/ عدنان محيريق

لجنة المناقشة

- د/ محمد مسعودي	أستاذ محاضر (أ) بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئـــيسا
- د/ عدنان محيريق	أستاذ محاضر (ب) بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا و مقررا
- د/ عقـبة ريمـي	أستاذ محاضر (أ) بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا مساعدا
- أ/ نصـر ضـو	أستاذ مساعد (أ) بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية 2016 - 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما؛

إلى كل أفراد عائلتي: باهي، وريان كل باسمه؛

إلى زوجاتنا، وأبنائنا، وإخواننا، وكل أفراد الأسرة . . .

إلى جميع الأصدقاء من طلبة الماستر. تخصص تجارة دولية دفعة 2017

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم، ووفقنا لإنجاز هذا العمل وإتمامه،

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحترام الفائق إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع؛

ونخص بالذكر الأستاذين الجليلين "عدنان محيريق" و "ريمي عقبة" على توجيهاتهما القيمة وإشرافهما المتواصل على هذا العمل، ومتابعتهما لنا طيلة مدة إنجاز هذا العمل.

الملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا لتحرير التجـــارة وهـــي مؤشـــر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلـــي الإجمالي، مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر سعر الصرف.

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية، فقد استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تم صياغة النموذج الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا، وهـــي إحدى طرق التكامل المشترك، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثـــر ســـلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الصادرات، الواردات، الانفتاح التجاري، التضخم، النمو الاقتصادي، النماذج القياسية.

Résumé:

Mesurer l'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie pendent la période 1990-2016

L'objectif de cette étude est d'essayer de mesurer l'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie durant la période (1990-2016); pour ce faire, nous avons pris en considération trois indicateurs représentatifs a l'ouverture commerciale: le ratio des exportations au PIB; le ratio des importations au PIB; le ratio de l'ensemble des exportations et des importations au PIB vu que le PIB par habitant en termes réels est utilisé comme un indicateur de la croissance économique; pour cela, nous proposons un modèle économétrique qui s'inspire de la méthode des moindres carrés entièrement modifiés dit (OLS), les résultats obtenus montrent que l'ouverture commerciale a un impact significativement négatif sur la croissance économique en Algérie.

Mots clés:

Exportation, Importations, Ouverture Commerciale, Inflation, Croissance Economique, Modèle Econométrique.

جدول المحتويات

الإهداء..... I
الشكر والعرفان..... II
الملخص..... III
قائمة المحتويات..... IV
قائمة الجداول..... VIII
قائمة الأشكال..... X
المقدمة العامة ..... أ ــ د
الفصل الأول: مفهوم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي..... 31-06
مقدمة الفصل..... 06
المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها..... 07
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية..... 07
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية..... 07
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية..... 08
المبحث الثاني: النظريات المختلفة للتجارة الخارجية 10
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية..... 11
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية ووفرة عوامل الإنتاج..... 15
المطلب الثالث: النظرية الحديثة..... 15
المطلب الرابع: الفجوة التكنولوجية..... 17
المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية في الفترة 1990 إلى غاية 2016 19
المطلب الأول: واقع قطاع التجارة الخارجية في الفترة 1990 إلى 2016..... 19
المطلب الثاني: احتكار الدولة للتجارة الخارجية..... 24
المطلب الثالث: التحرير المقيد 28
المطلب الرابع: التحرير التام..... 29
خلاصة الفصل 31
الفصل الثاني: الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة..... 47-33

مقدمة الفصل..... 33
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية..... 34
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي..... 34
المطلب الثاني: قياس النمو..... 35
المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية..... 37
المبحث الثاني: التنمية المستدامة 39
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة..... 39
المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة..... 40
المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة 41
المبحث الثالث: أبعاد التنمية المستدامة 43
المطلب الأول: البعد البيئي 43
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي..... 44
المطلب الثالث: العلاقة بين النمو والتجارة الخارجية 45
خلاصة الفصل..... 47
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية 64-49
مقدمة الفصل..... 49
المبحث الأول: الأدبيات التطبيقية 50
المطلب الأول: أدبيات تطبيقية باللغة العربية 50
المطلب الثاني: أدبيات تطبيقية باللغة الأجنبية 51
المبحث الثاني: الطريقة والنتائج 56
المطلب الأول: الطريقة والمتغيرات 56
المطلب الثاني: النتائج..... 59
المبحث الثالث: مناقشة النتائج 63
خلاصة الفصل 64
الخاتمة العامة 69-66
قائمة المحتويات..... 71

قائمة المراجع والمصادر..... 77

الملاحق..... 82

قائمة الجداول

جدول رقم: 01 نظرية التكاليف المطلقة 11
جدول رقم: 02 بيان التكلفة النسبية 13
جدول رقم: 03 نظرية القيم المتداولة 14
جدول رقم: 04 تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات من 2000 إلى 2013 19
جدول رقم: 05 هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1994 ــ 1997 21
جدول رقم: 06 تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات 1995 ــ 2004 21
جدول رقم: 07 تطور مفهوم التنمية منذ الخمسينيات 38
جدول رقم: 08 نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي..... 55
جدول رقم 01 مخرجات Eviews7 59
جدول رقم 02 مخرجات Eviews7 61
جدول رقم 03 مخرجات Eviews7 62

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01 تطور الواردات في الجزائر (2000-2014) 19
الشكل رقم 02 نسبة بعض المستوردات إلى إجمالي الواردات في الجزائر (2000-2010) 20
الشكل رقم 03 تطور صادرات التمور في الجزائر (2003-2007) 22
الشكل رقم 04 تطور صادرات المياه المعدنية في الجزائر (2003-2007) 22
الشكل رقم 05 تطور صادرات الجمبري في الجزائر (2003-2007) 23
الشكل رقم 06 تطور صادرات الخمور في الجزائر (2003-2007) 23
الشكل رقم 07 تطور صادرات الفوسفات في الجزائر (2003-2007) 23
الشكل رقم 08 تطور صادرات الأسمدة في الجزائر (2003-2007) 24
الشكل رقم 09 التنمية المستدامة وارتباطها البيئي 43

المقدمة العامة

تمهيد:

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية بداية تبلور نظام اقتصادي عالمي جديد، قائم على مبدأ التكتلات الاقتصادية والتنظيمات الإقليمية، والمبنية على أساس تفعيل تعاون اقتصادي بين الدول. ولا يمكن تجسيد ذلك إلا عن طريق التبادل الناتج عن التفاوت بين اقتصاديات دول العالم، فأصبح اللجوء إلى التجارة الخارجية يعد أمر ضروري مهما كانت درجة النمو الاقتصادي.

للتجارة الخارجية دور أساسي في الحياة الاقتصادية، وتعتبر المحرك للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عن طريق تنويع وترقية الصادرات، ولم يقتصر دورها في هذا الاتجاه، بل هي أيضا وسيط لنقل الناتج الحضاري، وإشعاع الابتكار، وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي.

كما تعتبر التجارة الخارجية القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية، وإنتاجية الدول النامية ومدى استقلالها وتبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة.

كما نعلم أن المعاملات التجارية بين المجتمعات أصبحت بما لا شك فيه ذات أهمية عالية، حيث تتطلب جهودا كبيرا وواسعة وحركة على المستوى المحلي والجهوي والدولي بمشاركة أطراف مختلفة.

ظهرت هذه الأهمية منذ أن بدأ الإنسان في الاتساع الاقتصادي خاصة منذ القرون الوسطى، واحتلال الدول القوية لغيرها، عن طريق الهيمنة على الدول الضعيفة.

بدأ التبادل الاقتصادي الدولي يتطور ويتوسع نتيجة قوة وتحسن أداء الاقتصاد الرأسمالي الممتد بدوره على المبادلات الخارجية منذ بداية الثورة الصناعية في أوروبا، والتي جاءت نتيجة تجمع عدد من الشروط آنذاك للتوسع في الجانب التجاري الداخلي والخارجي.

وازداد الاهتمام بالمبادلات التجارية الدولية وشروطها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بحرص الدول المنتصرة في الحرب على وضع مقاييس وهيئات تسهر على تنظيم وتابعة هذه المعاملات، وتسهيل القيام بها. وهذا لتفادي العودة للمشاكل التي شهدها العالم قبل تلك الفترة من اختناقات وأزمات أبرزها 1929 و1932 والتفادي هذه العراقيل للتجارة الخارجية تم إنشاء سنة 1945 قطبين للتنظيم المالي والتجاري الدولي، وهما صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي اللذان لم يتمكنا من الوصول إلى غاية التحكم بسيرورة التجارة الدولية مع غياب تنظيم يسهر على هذه العملية، وهذا لعدم وجود اتفاق بين الدول.

لكن قامت 23 دولة منها 13 دولة نامية على إنشاء اتفاقية "القات" في سنة 1947 في جنيف، ودعت هذه الأخيرة واتخذت الترتيبات اللازمة.

مر الاقتصاد العالمية على هذه الاتفاقية لمدة 40 سنة حيث استفادت من ظروف إعادة البناء، وانطلاق التمنية في الدول المستقلة حديثا، وفي سنة 1973 جاءت نكسة البترول الأولى، والتي تأثرت بها الدول المتقدمة والدول النامية غير البترولية، والتي ترتب عنها مشاكل في اقتصاديات الدول النامية، حيث أجبرت على إعادة هيكلة اقتصادياتها للعودة إلى القواعد الحقيقية والواقعية للاقتصاد الرأسمالي، أو ما يسمى باقتصاد السوق. وهذا حسب شروط كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

والجزائر ككل الدول النامية تبنت شروط المبادلات الخارجية بانتهاجها نظام التوجيه المركزي للاقتصاد، مع مخططات التمنية لسنة 1967 حيث قامت بتكوين قاعدة صناعية مهمة لم تتمكن استغلالها وفقا لطبيعة النظام الاقتصادي الاشتراكي وقواعده، وإلى الظروف الاجتماعية والثقافية التي يتميز بها المجتمع الجزائري في ما بعد الاستقلال السياسي للبلاد، هذا رغم أن الجزائر تتميز بوجود مصادر تمويل التنمية في شكل ثروات باطنية ومصادر طاقوية، ولعدم استغلالها في تطوير قطاعات خارج المحروقات بشكل جيد لتحقيق التوازن في هيكلها الاقتصادي، أدى هذا إلى تراكم أسباب الأزمة الاقتصادية فيها.

كان نظام اقتصاد الجزائر بعد الاستقلال يسيطر عليه نظام اقتصاد فرنسا حتى في مجال المبادلات التجارية، ولكن قطاع التجارة الخارجية يمثل المصدر شبه الوحيد لتغطية المتطلبات والاحتياجات الداخلية اعتمادا على الصادرات من الموارد الأولية وحماية الصناعات المحلية بفرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى، ثم احتكارها في مرحلة ثانية وأخيرا تحريرها بعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي، وتبني المنهج الليبرالي.

ونظرا للدور التنموي الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية، قامت الجزائر بعد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي على أبواب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما قامت بوضع سياسات تمكنها من حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية، وذلك بتحديد عوامل مفسرة لتغيرات كل من الصادرات والواردات الكلية، وحسب التركيبة السلعية لكل منهما.

رغم الجهود التي قامت بها الجزائر فإنها تواجه دائما مخاطر وهي متنوعة من حيث انضمامها إلى المنظمة العالمية، ووسائل تمويل عمليات التجارة الخارجية لأنه لا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم.

مشكلة الدراسة

انطلاقا مما سبق تمكننا من صياغة إشكالية البحث على الشكل التالي:

- ما مدى أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؟

ومن خلال هذه الإشكالية تظهر عدة أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي:

- ما هو أثر الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هو أثر الانفتاح التجاري بالصادرات؟
- ما هو أثر الانفتاح التجاري بالواردات؟

فرضيات البحث:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والصادرات.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والواردات.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي ما لم تتوفر التجارة الخارجية وتبقى هي أحد الوسائل الفاعلة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على تأثير الانفتاح التجاري على النمو.
- التعرف على تأثير واقع التجارة الخارجية الجزائرية.
- التعرف على تأثير التجارة على النمو، ومن ثم على التنمية المستدامة.

أسباب اختيار البحث:

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا البحث من جملة البحوث الأخرى والمواضيع المختارة ضمن قائمة الاقتراحات للأسباب الآتي ذكرها:

- الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرسه.
- قيمة الموضوع وأهميته في الظروف الراهنة.
- رغبتنا في الاطلاع على التجارة الخارجية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي والتعرف على دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

- **الإطار الزمني:** تم تحديد الفترة من 1990 إلى 2016
- **الإطار المكاني:** تستهدف الدراسة حالة الجزائر.

منهج وأدوات البحث:

لدراسة هذا البحث قمنا باستخدام المنهج التحليلي الوصفي بالإضافة إلى المنهج التاريخي باستعراض خلفية تاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة.

مصادر البيانات:

اعتمدنا في جمع البيانات على المصادر الثانوية التالية:

- قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- الديوان الوطني للإحصائيات
- المنظمة العالمية للتجارة (OMS).

صعوبات البحث:

أثناء قيامنا بإعداد هذا البحث واجهتنا مجموعة من العراقيل والصعوبات نوجزها فيما يلي:

- نقص المراجع باللغة العربية وصعوبة الترجمة.
- نقص الخبرة والتجربة في مجال الدراسات القياسية.
- وجود صعوبة في إيجاد الإحصائيات الدقيقة لا سيما في السنوات الأخيرة.
- ضيق المدة الزمنية لمعالجة الموضوع.
- اختلاف المصادر بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية.

تقسيمات البحث:

بهدف الإلمام الجيد بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة عامة، وتختمهم خاتمة عامة.

الفصل الأول جاء تحت عنوان: مفهوم التجارة الخارجية، ومفهوم النمو الاقتصادي، إذ يقدم المبحث الأول مفهوم التجارة الخارجية حيث تطرقنا فيه إلى ماهية التجارة الخارجية، ثم إلى النظريات المفسرة، والمبحث الثاني إلى تعريف ومفهوم النمو الاقتصادي، والفصل الثاني جاء تحت عنوان مفهوم التنمية المستدامة، تعريفها، وخصائصها، ثم تحديد أبعادها، والفصل الثالث تحت عنوان دراسة قياسية - حالة الجزائر للفترة من سنة 1990 إلى غاية 2016.

الفصل الأول:

مفهوم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

- **المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها**
- **المبحث الثاني: النظريات المختلفة للتجارة الخارجية**
- **المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية في الفترة 1990-2016**

مقدمة الفصل:

إن التجارة الخارجية يمكن اعتبارها ذات أهمية كبيرة، من خلال اهتمام المفكرين الاقتصاديين بها، حيث كانت لها عدة أسباب أدت إلى قيامها، إذ يمكن القول أن للتجارة الخارجية تاريخ طويل منذ قيام الحضارات القديمة، ولقد تباينت آراء الاقتصاديين على توالي العصور حول منافع التجارة الخارجية، والأسباب التي أدت إلى قيامها، وكذا آثارها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، فلقد برزت مجموعة من النظريات كل منها يعطي تفسيرا لأسباب قيام التجارة بين الدول التي تختلف عن النظريات الأخرى.

إن الباحث في مجال التجارة الخارجية يجد عدة تفسيرات حول أسباب قيام التبادل الدولي، ويمكن إرجاع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت والأفكار التي تسير بها تستلزم وجوب التبادل التجاري، لذا سنقوم باستعراض في بادئ الأمر بعض المفاهيم المتعلقة حول مسألة التجارة الخارجية، مع إعطاء بعض النظريات الاقتصادية المفسرة لنمط سير التجارة الخارجية، والقوى التي تدفع كل بلد للتخصص في إنتاج سلعة معينة بنسبة تفوق الاستهلاك المحلي التي تسمح له بالقيام بعملية التبادل من خلال عملية التصدير.

المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في أي اقتصاد مفتوح للعالم الخارجي، وعليه يجب على الدولة التركيز والاعتماد على السياسة التجارية الفعالة حتى تصل إلى الأهداف المنشودة من طرف الدولة، حيث نجد الدول النامية تنتهج سياسة معينة في تجارتها الخارجية، بينما الدول المتقدمة تتبع سياسة مغايرة تماما.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

مهما اختلفت الأنظمة في دول العالم، فإنها لا تستطيع إشباع سياسة الاكتفاء الذاتي، ومن خلال ذلك تضطر الدول إلى إنتاج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية قد لا تمكنها من ذلك، ومهما تسعى الدول في سياسات الإنتاج، إلا أنها تبقى بحاجة إلى منتجات الدول الأخرى، ولا تستطيع العيش في عزلة عنها.

إن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية، وكل ما تنتجه يتم تبادله بفائض منتجات دول أخرى، لا تستطيع الأخيرة أن تنتجها داخل حدودها، حتى وإن استطاعت ذلك فإن التكلفة تكون كبيرة للغاية، ففي مثل هذه الحالات يصبح الاستيراد من الخارج أفضل[1].

وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، وفي الأخير يمكن أن نعرف التجارة الخارجية على أنها: "فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال[2]". وقد تتحول التجارة الخارجية إلى داخلية والعكس، وهو المفهوم العادي لها.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة وبالغة، ولها مميزاتها حيث تستفيد الدولة من مزايا الدول الأخرى، لو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على نفسها وعلى أراضيها لإشباع حاجاتها في كل المجالات، وهي بالتالي لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه.

على سبيل المثال نجد أن دولة إنجلترا تستورد السلع الدقيقة من سويسرا بالرغم من أنها قادرة على إنتاجها محليا لأن تكلفتها عند صناعتها أكبر مقارنة باستيرادها.

[1] موسى سعيد وآخرون: التجارة الخارجية، دار الصفاء، ط1، 2001، ص13ص16.
[2] بهلول مقران: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، تحت عنوان: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي 1970-2005، لموسم 2010-2011.

حيث يمكن القول أنه بفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي، وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم.

وتعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي مجتمع، سواء كان متقدما أو ناميا، وهي تربط بين الدول، وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

وأيضا تعتبر التجارة الخارجية هي الجوهر على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما له من آثار على الميزان التجاري.

كما أن لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، ولها دور كبير في الخروج من الفقر؛ وخاصة عند تشجيع الصادرات، حيث ينتج عن ذلك مكاسب كبيرة في صورة رأس المال الأجنبي، هذا الأخير يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، حيث يؤدي في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها[1]:

1) **مستوى التنمية الاقتصادية:** حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة حمائية للتجارة الخارجية، عكس ما هو الحال في الاقتصاد المتطور والمتقدم، وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.
2) **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:** هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته بحاجة إلى مواد خام، لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات. كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي، فإن تعبير الطلب بالسيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية، وكذا على استهلاكها من جهة أخرى[2].

[1] عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000، ص14.
[2] بهلول مقران :مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، تحت عنوان: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي 1970-2005، لموسم 2010-2011.

وهناك عوامل أخرى من بينها التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول ونجد تفسيرها في عدة عوامل تتفاوت أهمتها بتفاوت الظروف، نذكر منها العوامل المترابطة والمتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

3) **سوء توزيع المواد الطبيعية بين الدول:** العديد من الدول تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد، أو امتلاكها لتربة خصبة، وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية[1].

4) **حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية، وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول، وخاصة الدول الصناعية.

5) **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

6) **تغير الميزة النسبية:** حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها، أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج[2].

7) **التجارة ونفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في التيار والاتجاه العام للتجارة، حيث بانخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية، مما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل[3].

8) **الشركات متعددة الجنسيات:** القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية، وسيطرتها على العديد من المنظمات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة، وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية، قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة[4].

[1] محمد ذياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص14.
[2] زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي ـ نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، 1998، ص63-68.
[3] مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص82.
[4] بهلول مقران: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، تحت عنوان: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي 1970-2005، لموسم 2010-2011

المبحث الثاني: النظريات المختلفة للتجارة الخارجية

تكونت نظريات التجارة الخارجية التي تحاول تفسير مبادئ التجارة الخارجية وآلياتها، من تراكم تاريخي امتد قرابة قرنين من الزمن، إذ لاحظها "آدم سميث" في كتاباته، وقال بالميزة المطلقة، التي تؤلف أساس قدرة الدولة على التصدير، وهي تعني أن تتفوق الدولة المعنية على باقي الدول في توفر عوامل الإنتاج وانخفاض تكاليفها، بحيث تستطيع هذه الدول أن تغزو بصادراتها أسواق الدول الأخرى، ثم جاء "دافيد ريكاردو" وقال بالميزة النسبية القائمة على هبات الطبيعة التي تملكها الدولة، وتعني الميزة النسبية تفوق كل من البلدان في إنتاج سلعة أو سلع معينة، مما يجعل التبادل بين الدول مربحا لها جميعها، على أساس تفوق كل منها ببعض السلع، وتوفر مقولة الميزة النسبية أساسا نظريا لقيام التجارة الخارجية بين دول العالم، وقيام التبادل التجاري المشترك (تصديرا واستيرادا) وتقسيم العمل الدولي، وجاء بعده مجموعة من المجتهدين الذين أضافوا الكثير من الآراء، واستخدموا أدوات تحليل جعلت من النظرية بناءا نظريا تراكميا ضخما.

وكانت آخر تلك الاجتهادات انضمت على توسع مقولة الميزة النسبية للدولة على أساس هبات الطبيعة المطلقة من الثروات الظاهرة والباطنة فيها، لتشمل إمكانية امتلاك ميزة نسبية مكتسبة على أساس حيازة الدولة لرأسمال بشري مؤهل علميا وتقنيا، والقدرات التكنولوجية الوطنية المكتسبة أو المنقولة، أو القائمة على حركة البحث العلمي (مذهب الفجوة التقنية ومذهب دور المنتج).

حيث تعود فائدة نظريات التجارة الخارجية في أساس التبادل التجاري على طرفي التبادل، من أجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقييم العمل وتخصص الدولة في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي، ولكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل[1].

[1] بهلول مقران: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، تحت عنوان: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي 1970-2005، لموسم 2010-2011.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية[1]

أولا: نظرية التكاليف المطلقة

العالم الاقتصادي الشهير "آدم سميث" هو الأول الذي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية في كتابه الشهير ثروة الأمم المتحدة، الذي أصدره عام 1776 في نيويورك، حيث استخدم "آدم سميث" مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول، أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة، وبافتراضه أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة معينة إذا كانت تتمتع بميزة مطلقة، أو بنفقة مطلقة أقل، الأمر الذي دعا إلى التخصص والتقسيم الدولي للعمل، وهذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى، والتي تتمتع بميزات مطلقة أو نفقات مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى.

وقام بإعداد جدول رقمي يبين فيه ذلك، فافترض دولتين هما: إنجلترا والبرتغال، ينتجان سلعتين هما القماش والقمح، وثمن هذين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان[2]:

جدول رقم 01 نظرية التكاليف المطلقة

الدولة	المنتوج	
	القمح	القماش
إنجلترا	04 دولار للوحدة	03 دولار للوحدة
البرتغال	02 دولار للوحدة	06 دولار للوحدة

ويبدوا من المثال أن ثمن القماش في إنجلترا أقل منه في البرتغال، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في إنجلترا إلى تصديره إلى البرتغال، وارتفاع ثمن القمح عنه في البرتغال، يحمل منتجي القمح على تصديره، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الإنجليز، وسوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين.

وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق إنجلترا للثانية، وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في إنجلترا وفي صناعة القماش في البرتغال، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية للعمل في الدولتين، وبالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما، وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها[3].

[1] جمال الدين عويسات: العلاقات الاقتصادية الدولية للتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص36، 38.
[2] المرجع أعلاه، ص22.
[3] المرجع أعلاه، ص(22، 23).

ولكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس لها أي ميـــزة مطلقـــة في إحداهما، فهل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين؟.

وهل ستتحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية؟.

إن نظرية الميزة المطلقة لـــ"آدم سميث" لم توضح ذلك وتفسره، في حين جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لـــ"ريكاردو" لتوضح ذلك[1].

ثانيا: نظرية التكاليف النسبية "ريكاردو دافيد"

عارض العالم الاقتصادي "ريكاردو دافيد" في القرن التاسع عـــشر في كتابـــه الاقتـــصاد الـــسياسي والضريبة، ما وصل إليه آدم سميث في التجارة الخارجية وأوضح أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية، حتى ولو كانت لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج سلعتين، وذلك إذا ما كانـــت الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة واحدة، وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول لا يتوقف عليه مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة، وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.

حيث اعتمد في نظريته المتعلقة بالتجارة الخارجية على نفس الأسس أو الفرضيات التي بـــنى عليهـــا نظريته في القيمة، فقيمة أي سلعة في رأيه تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل، على أساس أن هناك علاقة تربط قيمة سلعتهم وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصـــر الإنتـــاج وهو العمل.

وأن قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل، وحيث أنه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها مستوى 60 يوم عمل، وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر من 60 يوما لإنتاجها، فإن قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى.

حيث كل من العالمين الاقتصاديين "آدم سميث" و"ريكاردو دافيد" توافقا على أن قاعـــدة النفقـــات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكن يحدد ذلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخليـــة، أما في التجارة فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة، وهنا يبـــدأ تحليـــل "ريكاردو" في النفقات النسبية[2].

[1] سيد محمد أحمد السريتي: التجارة الخارجية، الدار الجامعية الإسكندرية 2009، ص23.
[2] د. طالب محمد عوض: التجارة الدولية نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، 1995.

ولشرح قانون النفقات النسبية نأخذ في المثال الآتي:

أخذ بلدين هما إنجلترا والبرتغال وافتراض أن باستطاعة كل منهما إنتاج سلعتين هما المنسوجات والقمح.

جدول رقم: 02 بيان التكلفة النسبية[1]

الدولة	السلعة		المجموع
	وحدة المنسوجات	وحدة القمح	
إنجلترا	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل	220 ساعة عمل
البرتغال	90 ساعة عمل	80 ساعة عمل	170 ساعة عمل

- لإنتاج وحدة واحدة من القمح يكلف 120 ساعة عمل في إنجلترا.
- لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات يكلف 100 ساعة عمل في إنجلترا.
- أما في البرتغال لإنتاج وحدة واحدة من القمح يكلف 80 ساعة عمل ولإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات يكلف 90 ساعة عمل.

بالنظر إلى الجدول يتبين أن تكاليف إنتاج المنسوجات والقمح في البرتغال أقل من إنجلترا، وحسب الميزة المطلقة للعالم الاقتصادي آدم سميث فإنه لا يمكن أن يقوم بتبادل بين البلدين، أو أن البرتغال تحتكر إنتاج السلعتين، من أجل هذا عليها أن تنتج وحدتين من المنسوجات؛ ووحدتين من القمح، ما يكلفها 340 ساعة عمل.

وبما أن الاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل الكامل يصبح هذا غير ممكن حسب ريكاردو لأنه يتطلب تحول رأس المال والعمل الإنجليزي إلى البرتغال، وهذا مناقض للفرضية الثانية، لهذا يقول ريكاردو أن التبادل لفائدة البلدين بشرط وجود اختلاف بين معدل التبادل الداخلي للسلع.

في البرتغال:

1 وحدة من القمح تستبدل مقابل 90/80 = 0.88 وحدة من المنسوجات

في الإنجليز:

1 وحدة من القمح تستبدل مقابل 100/120 = 1.2 وحدة من المنسوجات.

[1] دومنيك سالفاتور: الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، ص22.

حسب المثال السابق: ليس من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج المنسوجات رغم أنها تنتجها بتكلفة مطلقة أقل تكلفة من إنتاجها في إنجلترا، لأن التكلفة النسبية لها أكبر من التكلفة النسبية للقمح، فالعبرة إذن بالتكلفة النسبية وليست بالتكلفة المطلقة.

في حالة التبادل ينتج البرتغال وحدتين من القمح، ويستبدل وحدة منه، والتي كلفته 80 ساعة عمل، مقابل وحدة من المنسوجات التي تحتاج منه 90 ساعة عمل، حيث يوفر بلد البرتغال لـ 10 ساعات عمل، أما البلد إنجلترا فسوف تنتج وحدتين من المنسوجات، وتقوم باستبدال وحدة من المنسوجات المكلفة لـ 100 ساعة عمل مقابل وحدة من القمح المكلفة $\geq$ 120 ساعة عمل، حيث توفر 20 ساعة عمل.

حالة استثنائية من قانون التكاليف النسبية[1]:

يوجد حالة استثنائية من قانون التكاليف النسبية، حيث لا يمكن قيام مقارنة بين دولتين إلا إذا كانت درجة التخلف المطلق للدولة المتأخرة في مجال إنتاج السلعتين متماثلة، حيث يوجد ميزة نسبية للدولة في مجال أي من السلعتين.

ثالثا: نظرية القيم المتداولة "جون ستيوارت ميل"

حلل "جون ستيوارت ميل" ما عجز عنه ريكاردو في تحديد معدلات التبادل الدولي، والكيفية التي حدد بها المعدلات التي يتم تبادل السلع والكيفية التي تتوزع بها فوائد التقييم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلعة معينة، وتتخصص فيها، وتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وأورد نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي، حيث بدأ "جون ستيوارت ميل" بافتراض دولتين ينتجان المنسوجات والقمح لإنتاج 10 وحدات من القمح يكلف إنجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 15 وحدة من المنسوجات، وفي البرتغال لإنتاج 10 وحدات قمح يكلفها قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من المنسوجات، كما يوضح الجدول أدناه.

جدول رقم: 03 نظرية القيم المتداولة[2]

الدولة	السلعة	
	القمح	المنسوجات
إنجلترا	10 وحدات	15 وحدة
البرتغال	10 وحدات	20 وحدة

[1] عبد الرحمان يسري: النظرية الاقتصادية الكلية مدخل حديح، مصر، دار شباب الجامعة، 2001، ص42.
[2] جمال الدين عويسات: المرجع السابق، ص27.

نلاحظ من خلال هذا المثال في التجارة الخارجية أنه يعطينا تنبؤات منسجمة مع العلم الواقعي فالتجارة بين الدول المتقدمة والمتشابهة اقتصاديا كالدول الصناعية، تتركز في تجارة الأنواع المصنعة، في حين التجارة بين الدول المختلفة اقتصاديا كالتجارة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث، تتركز في تجارة الصناعات المختلفة، تصدر من خلالها الدول المتقدمة السلع المصنعة مقابل استيرادها للمواد الخام.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية ووفرة عوامل الإنتاج

توضح النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة سواء تمثلت في نفقات العمل وحده، أو عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظرية لا توضح أسباب اختلافات النفقات النسبية بين هذه البلاد، أي أن النظرية التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية، ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية، فهي إذن تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها.

لقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الكابتنين الشهرين "هكشر" و"بريل أولين". حيث تقوم التجارة الخارجية بين الدول حسب النظرية الكلاسيكية لسبب في اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى.

وباعتبار أن النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس العمل لنفقة السلعة، وأن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة، فقد قام "هيشكر" بتحليل الفرضيات التي تقوم على النظرية الكلاسيكية.

وكما رفض "أولين" الفرضيات التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة، وأنه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة

إن ظهور النظريات الحديثة راجع إلى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم نظرية من النظريات الحديثة والتي تناولت هذه الخصوصيات، ومن خلاله نبين مفهوم نظرية تشابه الأذواق، ونظرية ليونتياف.

أولا: نظرية تشابه الأذواق

في تفسيره لقيام التجارة الخارجية حيث يفسر "ليندر" بين نوعين من السلع: المنتجات الأقلية والسلع الصناعية، بالنسبة للمنتجات الأولية يرى "ليندر" أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، وهو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هكشر أولين حيث أنه وحسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها، وبالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، وفي حالة العكس أي عندما تقل عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي

ترتفع تكلفة هذه المنتجات، وحسب ليندر في انخفاض تكلفة المنتجات الأولية فإنه سيتم تصديرها، وفي حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية[1].

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية، أو المنتجات النهائية، فيرى "ليندر" أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع، حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها، ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج، ومنه فالمبدأ الأساسي في النظرية هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.

وبما أن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتمثل في التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد وهذا يعني حسب ليندر أن التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها وهياكل أسواقها واحتياجاتها، حيث أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية[2].

وأوضح أولين أن التجارة الخارجية لا تقوم على التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج، وإنما على التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة، وترجع أهمية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية.

وينظر أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، والذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة، وهكذا نجد تخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتميز بميزة معينة في إنتاجها، وأن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها، وأيضا تقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية، ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة، وتستفيد من مزايا الحجم الكبير، وهكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج والحجم الكبير.

[1] عادل أحمد حشيح، ومجدي محمود شهاب: دراسات سابقة عن التجارة الخارجية والنظريات المفسرة، ص130

[2] زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص34، 35.

ثانيا: نظرية ليونتياف

اعتمد العالم الاقتصادي "ليونتياف" على اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل على صادرات وواردات الولايات المتحدة على أساس أنها تتمتع بوفرة رأس المال وندرة في عنصر العمل، كما استخدم "ليونتياف" في هذا الاختبار أسلوب تحليل المنتج، وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج، في عدد من الصناعات الأمريكية. ووصل إلى نتيجة أن التجارة تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

ومن خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة، الخبرة، والتنظيم، وأن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، إذن فعلى أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال. وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية لعنصر العمل[1].

المطلب الرابع: الفجوة التكنولوجية

وضح "بوسنر" أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الأخيرة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، وبما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي، فهذا يعني أن من يستفيد منه هي الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية، حيث أن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة، الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية[2].

واعتمد تحليل الفجوة التكنولوجية على:

أ- فجوة الطلب:

وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية أنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج وتصديره.

ب- فجوة التقليد:

وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج[3].

[1] بوكونة نورة: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان (تمويل التجارة الخارجية بالجزائر)، جامعة الجزائر، دفعة 2012 ص26، 27.
[2] يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص84.
[3] فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص87.

وحسب هذا التحليل، فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة التكنولوجية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عندما تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد المنتج.

أولا: نموذج دورة حياة المنتج

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من "فدرنون" عام 1961 و"هيرتش" عام 1967، حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية لتغيراتها عبر الزمن، بالاستناد إلى التطور التكنولوجي في إنتاج السلع، والذي يختلف بطريقة منظمة عبر الزمن، وهذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة، والذي يحدد الميزة التنافسية[1].

ثانيا: مرحلة المنتج الجديد

يتمثل فيها العمل الماهر على مستوى النسبية المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة، وبالذات المهارات العلمية.

1) مرحلة النمو:

وذلك أن إنتاج المنتج ينمو بسرعة، وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية مع بقاء المهارات وبالذات العمالة المدربة، والتي تلعب دورا هاما.

2) مرحلة النضج:

حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا، ويتمتع بصفة الثبات والاستمرار.

وحسب نموذج دوره المنتج فإن الدول الأكثر تقدما والتي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى، للمنتج الجديد، ثم بعد ذلك تملك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو في المرحلة الأخيرة للمنتج، تنتشر النسبية في إنتاجه بين الدول.

وحيث تطرقنا في المطلب السابق إلى مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجيةوالتي من أهمها: النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة، وكما تطرقنا في المبحث الول إلى عدة عناصر تتمثل في مفاهيم عامة للتجارة الخارجية وأهميتها.

[1] فليح حسن خلف: المرجع السابق، ص82.

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية في الفترة من 1990 إلى غاية 2016

مرحلة تحرير التجارة الخارجية (ما بعد 1990) ترافقت مع قيام الجزائر بداية التسعينات بالتخلي عن النهج الاشتراكي، والتحول نحو اقتصاد السوق من خلال القيام بإصلاحات شاملة جسدها برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، والمدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، والذي كان من بين جوانبه اتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات، ورؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الأول: واقع قطاع التجارة الخارجية في الفترة من 1990 إلى غاية 2016

أولا: تطور التجارة الخارجية 1990-2016

إن سياسة التطور التجاري في الجزائر قد تمت على نحو متدرج خشية ارتفاع الواردات، إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت نموا كبيرا في قيمة الواردات، مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(01):تطور الواردات في الجزائر (2000-2014) الوحدة:مليون دينار جزائري

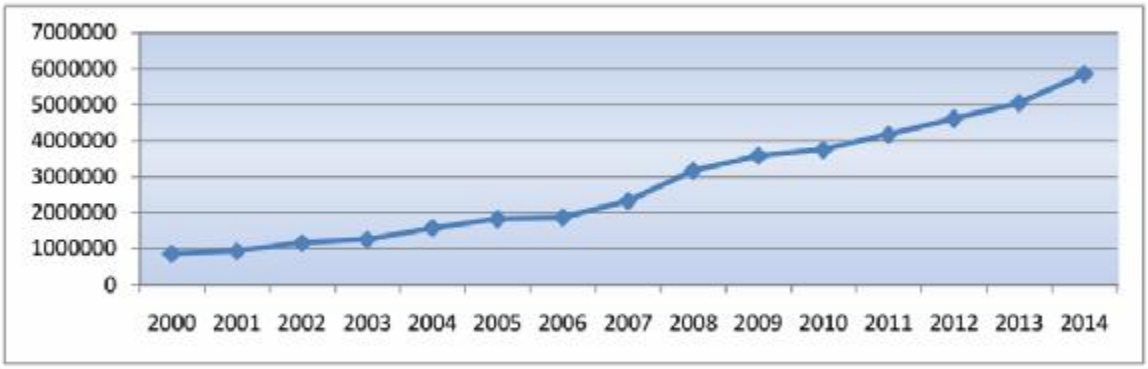

المصدر:تم إعداده بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن الواردات ارتفعت من 857,221.90 مليون دينار جزائري عام 2000 لتبلغ عام 2014 ما مقداره 585,144.50 مليون دينار جزائري وهو ما يعني معدل ارتفاع قدره 589.24 بالمائة، وهذا ما انعكس على نسبة ترقية الصادرات والواردات، كما يبين الجدول التالي:

الجدول 04 تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات (2000-2013) الوحدة:%

السنوات	2000	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13
تغطية الصادرات للواردات	202	167	139	160	156	196	223	223	167	98	122	136	130	109

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء .

من خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة ترقية الصادرات للواردات، في جميع السنوات، وهذا ما يعكس تحقيق الجزائر فائضا في الميزان التجاري باستثناء سنة 2009 حيث عرفت الصادرات عجزا في تغطية الواردات بنسبة 2%، وهذا ما نتج عنه عجز في الميزان التجاري وفق الديوان الوطني للإحصاء.بما يعادل 57,916.90 مليون دينار جزائري، ويرجع هذا العجز أساسا إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، في سنة 2009 (نتيجة الأزمة المالية العالمية) مقارنة بسنة 2008 متراجعة بذلك من 99.48 دولار للبرميل في سنة 2008 إلى 53.48 دولار للبرميل في سنة 2009 محققة بذلك معدل تراجع يقارب 50%. كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول في سنة 2013 أن الصادرات كادت أن تتساوى مع الواردات محققة بذلك نسبة تغطية تعادل 109% وهو يمثل أقل فائض عرفه الميزان التجاري بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء بين سنة 2000 و2013 وهو ما يعادل 477,612.40 مليون دينار جزائري.

أما فيما يخص المستوردات التي ساهمت في الارتفاع التصاعدي المستمر في فاتورة الواردات فتتمثل في المواد التي يوضحها الشكل الموالي:

الشكل (02):نسبة بعض المستوردات إلى إجمالي الواردات في الجزائر بين 2000و2010 الوحدة:%

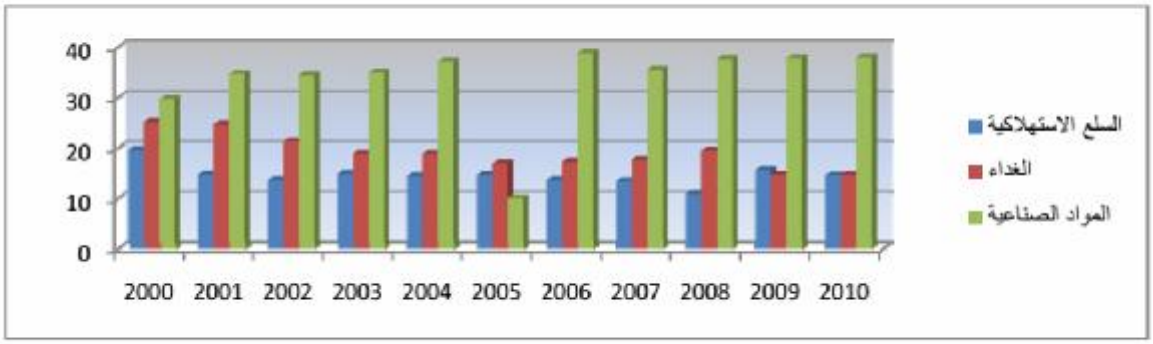

المصدر:تم إعداده بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل أن سلة الواردات الجزائرية تتكون أساسا من ثلاث مجموعات رئيسية هي: السلع الصناعية في المرتبة الأولى، ثم الغذاء ثانيا لتليه مختلف السلع الاستهلاكية.

ثانيا: تطور الصادرات خارج المحروقات

لقد أكد كل من الميثاق الوطني لسنة 1976 وسنة 1986 وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988، على تشجيع عملية التصدير خارج المحروقات، غير أن النتائج التي سجلت لم تحقق الأهداف المنشودة، والسبب في ذلك يعود إلى العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الصادرات، كما أنه لم تكن لإجراءات الدعم والتشجيع التي شرعت فيها الدولة بداية من 1996 للرفع من مستوى أداء المؤسسات الجزائرية في قطاع

التصدير خارج المحروقات الدور المنتظر منها، إذ ظلت الصادرات لا تتعدى 05% في أحسن الظروف[1]، وتعتبر أهم المشاكل التي تعترض ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر فيما يلي:

صعوبة التطبيق العلمي للإجراءات التشريعية المتخذة بغية تشجيع وترقية الصادرات، بمعنى عدم مواكبة النصوص القانونية المحلية لما تتطلبه ترقية الصادرات، إضافة إلى غياب جهاز تمويلي مخصص للصادرات.

الجدول رقم 05 هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1994-1997).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات / الصادرات	1994		1995		1996		1997	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
محروقات	**292477**	**96,56**	**464003**	**95,03**	**684244**	**93,41**	**785836**	**96,36**
مواد غذائية	1212	0,4	5224	1,07	7472	1,02	2203	0,27
منتجات خام	848	0,28	1953	0,4	2417	0,33	2366	0,29
مواد نصف مصنعة	7179	2,37	13086	2,68	27176	3,71	22762	2,79
تجهيزات صناعية	333	0,11	879	0,18	2491	0,34	1387	0,17
تجهيزات فلاحية	61	0,02	244	0,05	147	0,02	82	0,01
مواد استهلاكية	787	0,26	2881	0,59	8570	1,17	1224	0,15
المجموع	**302897**	**100**	**488270**	**100**	**732517**	**100**	**815860**	**100**

المصدر: الأخضر عزي، "طبيعة الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع إشارة إلى الجباية البترولية في الجزائر" الملتقى الوطني حول السياسات الجبائية للجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة أيام 10 و11 ماي2003، ص 113.

حسب الأرقام الواردة في الجدول، يتضح أن نوعية المواد المصدرة خارج المحروقات ظلت ثابتة، فمثلا بالنسبة للمنتجات الزراعية تتركز في إنتاج التمور، بينما بقيت الدارة للمحروقات في إجمالي الصادرات، إذ فاقت 95%، وذلك رغم الامتيازات الممنوحة لصالح المؤسسات المصدرة للسلع خارج المحروقات، وقد سجلت الصادرات ـــ بصفة عامة ـــ خارج المحروقات المعدلات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 06 تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (1995- 2004)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	**2003**	2004
الصادرات خارج المحروقات	519	882	**516**	**358**	438	612	648	734	**673**	581
معدل النمو	-	69	**41**	**30**	22	39	47	19	**08-**	16

المصدر : براق محمد، عبيلة محمد، مرجع سابق، ص 127.

[1] براق محمد وعبيلة محمد: دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الشلف، العدد 04، جوان 2006، ص125.

نلاحظ من هذا الجدول أن قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا مـــن 1995 إلى غاية 2004، ما عدا التراجع الذي سجل في سنتي 1997 و1998.

وفيما يلي بعض المواد المصدرة خارج المحروقات موضحة في الأشكال التالية في الفترة الممتـــدة بـــين: 2003-2007.

1. التمور:

الشكل رقم 3 : تطور صادرات التمور بالجزائر في الفترة (2003-2007).

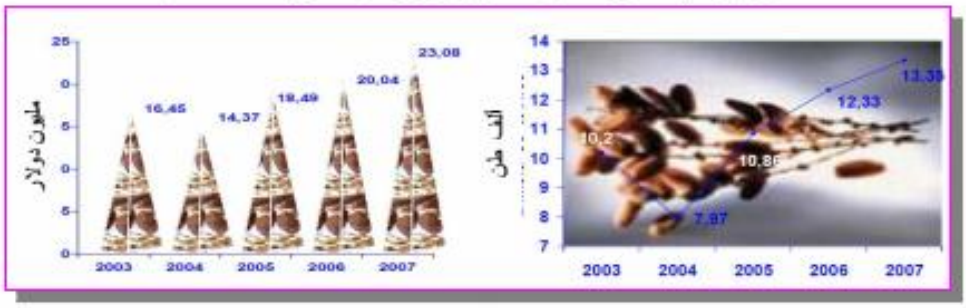

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

نلاحظ أن صادرات التمور ـــ والتي تعتبر أول مادة فلاحية تم تصديرها ـــ تطورت من 16.45 مليون دولار في سنة 2003 إلى 23.06 مليون دولار في سنة 2007، أهم البلدان في هذا المجال فرنـــسا، المغـــرب، إسبانيا، بلجيكا، كندا بنسبة 20.11%.

2. المياه المعدنية:

الشكل رقم 4 : تطور صادرات المياه المعدنية بالجزائر في الفترة (2003-2007).

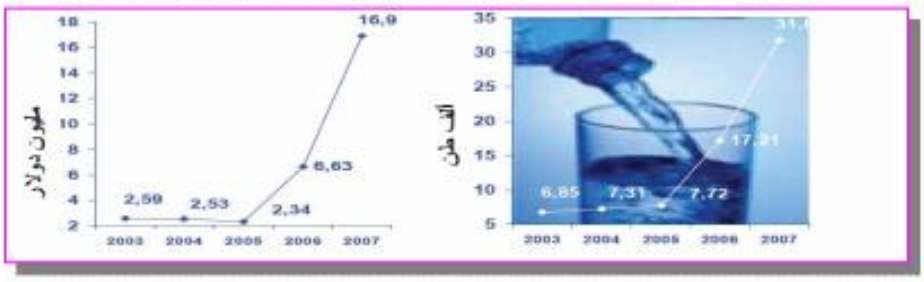

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

من الشكل السابق نلاحظ أن صادرات الجزائر من المياه المعدنية بلغت 02.59 مليون دولار في ســـنة 2003، ثم انتقلت إلى 06.53 مليون دولار في سنة 2006، لتقفز بعـــدها إلى 16.9 مليـــون دولار في ســـنة 2007، ويعتبر أهم زبائن الجزائر في هذا المجـــال غانـــا بـــــ:22.09%، فرنـــسا بـــــ:17.13% ســـوريا بـــ:09.86%، وليبيا بـــ: 08.25%.

3. الجمبري:

الشكل رقم 5 :تطور صادرات الجمبري بالجزائر في الفترة (2003-2007)

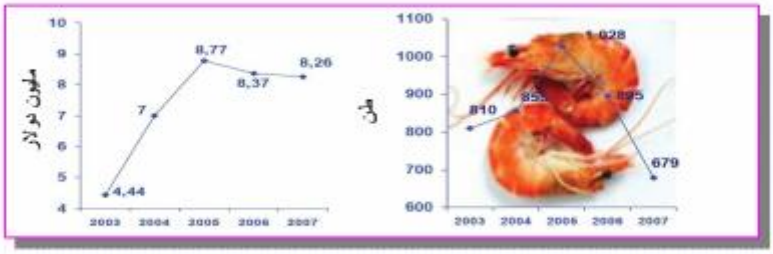

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

نلاحظ من الشكل السابق أن صادرات الجزائر من الجمبري بلغت 4.44 مليون دولار في سنة 2003، لتتضاعف بعدها إلى 08.77 مليون دولار في سنة 2006، ثم تستقر عند 08.26 مليون دولار في سنة 2007، تعتبر إسبانيا أهم إنتاج زبائن الجزائر في هذا المجال بنسبة تقدر بـــ: 99.74%.

4. الخمور:

الشكل رقم 6 :تطور صادرات الخمور بالجزائر في الفترة (2003-2007)

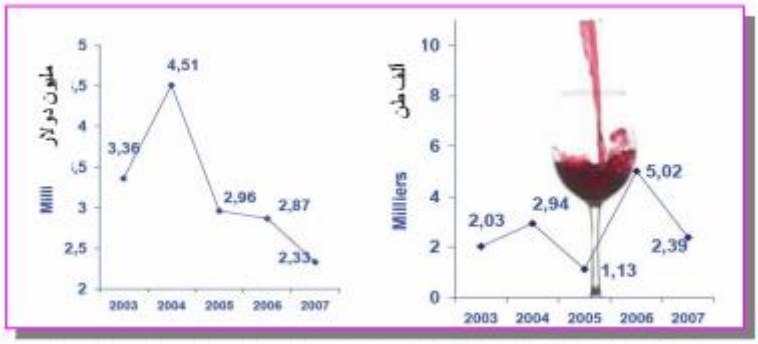

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

بلغت صادرات الجزائر من الخمور 03.36 مليون دولار في سنة 2003، وارتفعت إلى 04.51 مليون دولار في سنة 2004، لكنها عادت للانخفاض في سنتي 2005 و 2006 لتصل إلى 02.33 مليـــون دولار في سنة 2007، وأهم زبائن الجزائر من حيث الخمور نجد فرنسا بأكبر نسبة مقدرة بـــ: 93.67%، ثم بلجيكـــا بـــ: 03.65%، وألمانيا 01.14%، وأخيرا بلغاريا بنسبة تكاد تنعدم نقدرة بـــ: 0.79%.

5. الفوسفات:

الشكل رقم 7 :تطور صادرات الفوسفات بالجزائر في الفترة (2003-2007)

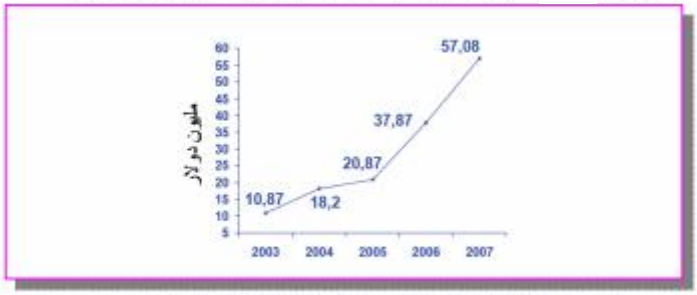

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

نلاحظ من خلال الشكل أن صادرات الجزائر من الفسفاط بلغت 10.87 مليون دولار أمريكـــي، ثم بلغت 18.2 مليون دولار في سنة 2004، وبعدها ارتفعت إلى 37.87 مليون دولار في ســـنة 2006، لتقفـــز بعدها إلى 57.08 مليون دولار في سنة 2008، وتعتبر كل من فرنسا، إسبانيا، أمريكا، وتونس من أهم زبائن الجزائر في هذا المجال.

6. الأسمدة:

الشكل رقم 8 : تطور صادرات الأسمدة بالجزائر في الفترة (2003-2007)

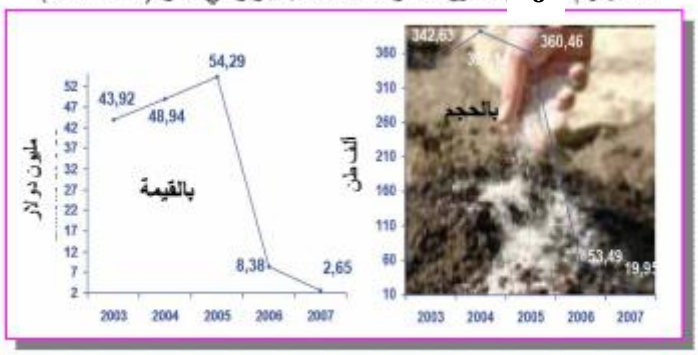

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

من خلال الشكل نلاحظ أن صادرات الأسمدة عرفت انخفاضا شديدا بعدما بلغت أعلى القـــيم لهـــا، والمقدرة بـــ: 43.92 مليون دولار في سنة 2003، و48.94 مليون دولار في سنة 2004.

المطلب الثاني: احتكار الدولة للتجارة الخارجية

عرفت الفترة ما بين 1962 إلى غاية 1970 انفتاح التجارة الخارجية على العالم مع رقابة من الدولـــة، والتي كان لها دور المنظم للتبادلات التجارية، وقد واجهت هذه الفترة عدة مشاكل:

غياب برامج الاستيراد من طرف المؤسسات المحتكرة للنشاط التجاري.

تدني نوعية المواد المستوردة وعدم الاهتمام بخدمات ما بعد البيع، الأمر الذي كلف المؤسسات الوطنية التي تقوم بهذه الخدمات مبالغ مرتفعة، كانت الدولة في غنى عنها، وقد جاءت نتيجة الممارسات البيروقراطيـــة عند الاستيراد.

طول قنوات تصريف المنتوج، واستغراقه مدة طويلة للوصول إلى المستهلك، حيث اعتبرت الدولـــة في هذه الفترة فترة اختيارية وانتقالية نحو سياسة جديدة لهذا القطاع الاستراتيجي.

واحتكرت السلطة الاستيراد والتصدير بواسطة أجهزتها ومؤسساتها العمومية.

وفي سنة 1971 منحت المؤسسات العمومية صلاحيات احتكار العمليات التجارية، حيث تـــستطيع كل مؤسسة حسب نشاطها استيراد السلع الخاصة بها وبالفروع التابعة لها، ومثال ذلك شركة سوناكوم تقوم باستيراد المواد الميكانيكية اللازمة لها ولكل الفروع التابعة لها.

هذه العمليات الاحتكارية تهدف إلى توجيه حسن وعقلاني للتدفقات التجارية، وربطها بالمخطط المركزي للتنمية الاقتصادي والاجتماعية[1]، ولكن هذا التقسيم نشأ عنه جو من الفوضى، إذ يمكن أن يتم استيراد نفس السلعة من طرف شركة بغرض الإنتاج وأخرى بغرض التوزيع. وهذا العمل يؤثر على القدرة التفاوضية للشركتين الوطنيتين لأن التفاوض يتم بصورة فردية مع المصدرين الأجانب مما ينعكس على أسعار المنتجات المستوردة، فوجد آنذاك في السوق الوطنية منتوج مستورد بأسعار مختلفة بسبب تباين أسعار الحصول على هذا المنتوج من الخارج[2].

وهذا مما يدل على عدم تنظيم هيكلي لعملية الاحتكار، ففي المادة الأولى تنص على إنشاء البرنامج العام للاستيراد كما يتم من خلال هذا الأمر إحداث موضوع الرخص الإجمالية للاستيراد والتفرقة بين أنواعها في المادة الخامسة من نفس الأمر، وتكون هذه الرخص لفائدة[3]:

هيئات القطاع العمومي الحائز على ميزة الاحتكار: هذا النوع من الرخص يمنح للمؤسسات المستوردة لسلع الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي.

الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط: وهي رخص تستفيد منها المؤسسات العمومية غير الحائزة على احتكار الاستيراد بغرض مستلزماتها الإنتاجية، ولإنجاز برنامجها الخاص بالإنتاج والدعم والمشاريع المختلفة ضمن مسؤولياتها[4].

الرخص الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص: لا تمنح هذه الرخص إلا لمؤسسات القطاع الخاص الهامة التي تطبق برنامجا سنويا للتموين، أي المؤسسات التي تساهم في رفع وتقوية الاقتصاد الوطني.

وكما حدد المشرع الجزائري الإطار القانوني والنظام العام لطريقة إعداد هذه الرخص، فيما يخص الرقابة المالية فقد أسندت إلى البنوك الوسيطة.

أما عن الصادرات فإن الأمر 74-11 الصادر بتاريخ: 30 جانفي 1974 يؤكد ويكرس الحرية في ممارسة هذا النشاط، ويمنع الاحتكار من قبل المؤسسات إلا فيما يتعلق بالمنتوجات المحددة من طرف السلطات المعنية.

وفي سنة 1978 عززت الدولة موقفها الاحتكاري في نشاطات التجارة الخارجية بناء على القانون 78-02 المؤرخ في فيفري 1978 والمتضمن تسيير الواردات والصادرات من مهام الدولة والمحدد في المادة الأولى والثانية منه[1].

[1] Hocine benssad, economie de develpppement nde l'algerie 2ed m opu 1982 p85
[2] Ministere du comerce communique sur ecopolitique de commerce exiterieur en algerie
[3] الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 15 فيفري 1974 لأمر 74-72 الصادرة في 30 جانفي 1974.
[4] المادة 04 و 05 من الأمر 74-12 بتاريخ: 15 فيفري 1974

المادة الأولى: وفقا لما ورد في الميثاق الوطني وطبقا لأحكام المادة 14 من الدستور فإن استيراد وتصدير البضائع والسلع والخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها.

المادة الثانية: لا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع والسلع والخدمات مع المؤسسات الأجنبية من قبل الدولة أو من قبل إحدى هيئات الدولة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال لأي جهاز آخر مهما كانت صلاحياته القيام بأي نشاط تجاري خارجي، وتم إقصاء نشاط الوسطاء في عمليات التجارة الخارجية (المادة 9 من القانون 78-2)

وبذلك ترتبت عدة مشاكل تسببت بإلغاء الأطراف الآتية[2]:

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخواص من جنسية جزائرية وكل الأشخاص الطبيعيين الأجانب أصحاب رابطة الدم أو رابطة زواج مع وكلاء أو موظفي الدولة الجزائرية.
- عقود الوكالة الجزائرية أو التمثيل المبرم مع المؤسسات.
- عقود الانتفاع المشترك وعقود الامتياز.

ونظرا للتشدد من طرف السلطات في احتكار النشاطات التجارية الخارجية والتي لم تحقق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية والمتمثلة أساسا في حماية المنتجات الوطنية.

والحد من الاستيراد، فالاحتكار لم يعد وسيلة ناجحة للتخطيط وعقلانية توجيه الواردات والنفقات.

ورغم النتائج العكسية التي أسفرتها سياسة الاحتكار إلا أن الدولة لم تتخلى عن الاحتكار كسياسة لتسيير الواردات والصادرات، وإنما أضفت عليه بعض الدول الليونة في التعامل منذ بداية الثمانينات من خلال المرسوم 84-390 في 22 ديسمبر 1984 الذي يلمس فيه بعض التسهيلات على عملية الاستيراد حيث تم تصنيف السلع المستوردة في قائمتين:

- **القائمة الأولى:** تتضمن السلع المحتكرة التي يجب أن تستورد بعد موافقة الوزارة الوصية.
- **القائمة الثانية:** تتضمن السلع غير المحتكرة والتي تستطيع أن تستوردها المؤسسات العمومية بغرض الإنتاجية.

أما فيما يتعلق بالصادرات وخاصة في سنوات الثمانينيات، فكانت بداية القطيعة مع النظام القديم القائم على تصدير المحروقات.

[1] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 06 ربيع الأول 1328 هجري.
[2] الجريدة الرسمية المادة 160 من قانون 78-02

وفي سنة 1984 أصدرت السلطات التعليمة 84-11 التي بموجبها تمنح بطاقة القروض لبعض الأعوان الاقتصاديين الذين يصدرون بضائع متنوعة أثناء تواجدهم هناك، حيث تسهل عليهم معاملاتهم المالية في الخارج.

وبعد أزمة البترول سنة 1986 عرفت أسعار البترول انخفاضا أثر سلبا على ميزانية الدولة، فانتهجت الأخيرة سياسة ترقية الصادرات من غير المحروقات، وفي هذا السياق أصدرت السلطات التشريعية مراسيم وتعليمات تحفيزية في قانون المالية لسنة 1986، إذ من الجانب الضريبي تم إعفاء الأرباح الصناعية والتجارية على جزء من أرقام المؤسسات العمومية والخاصة لنشاطاتها في الخارج، وإعفاء آخر يتعلق بالدفع الجزافي تتراوح مدته من سنة حتى خمس سنوات باختلاف مداخيل النشاط[1].

وتبعا لهذه الإجراءات تم إصدار المرسوم 86-46 القاضي بترقية الصادرات من غير المحروقات، وتقديم دعم للمنتجات المصدرة، هذا الدعم يختلف حسب نوعية السلعة المصدرة. وكما يسمح للمصدرين بفتح حسابات الدينار الجزائري القابل للتحويل، وخفضت تكاليف النقل بنسبة 50% على السلع المصدرة ابتداء من 1985 وأصبحت الشركة الوطنية للتأمين تتكفل بـ 90% من مصاريف عملية التصدير[2].

وبصدور القانون 88-29 عززت الدولة موقفها الاحتكاري رغم أنه أعطى انطلاقة جديدة للنظام الجزائري، فنظم الاحتكار من خلاله برنامج شامل التجارة الخارجية. مع منح امتيازات عمومية اقتصادية وهيئات عمومية وتجمعات ذات مصلحة مشتركة[3].

قانون 88-29 يؤكد أيضا حضور دور الوسيط تبعا لنص القانون 78-02، ويعرف الوسيط في هذا القانون الذي يختصر على الشخص الذي لا ينشط في إطار قانوني، ،أي وسيط مهما كان شكله لا يتصرف في إطار مهنة يرتبها القانون أو التنظيم بمناسبة تحضير أي صفقة أو عقد استيراد أو مفاوضة فيهما أو إبرامهما أو تنفيذهما[4].

وحسب المادة 9 من القانون يمكن أن تمنح رخصا للاستيراد لمؤسسات خاصة مدرجة ضمن أولويات المخطط العام للاستيراد.

أما فيما يتعلق بالتصدير فقد ظل المجال مفتوحا أمام القطاع الخاص ولكن يجب أن يتم ذلك في إطار البرنامج العام للتصدير[5].

[1] قانون المالية لسنة 1986
[2] المرسوم 84-390 الصادر بتاريخ: 1984/09/22
[3] المادة 50 من الجريدة الرسمية رقم 29 من القانون 88-29 بتاريخ: 1988/07/19 ص63.
[4] المادة 13 من القانون 88-29 بتاريخ: 1988/07/19.
[5] المادة 19 من القانون 88-29 بتاريخ: 1988/07/19.

ولمواصلة وترقية الصادرات من غير المحروقات سمحت السلطات بإمكانية إنشاء مؤسسات في الخارج أو الإسهام في رأسمال مؤسسات أجنبية، وتماشيا مع القانون المذكور أعلاه حيث أصدر مرسوم 88-67 المؤرخ في 06 أوت 1988 الذي يحدد شروط برمجة المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، سواء عند الاستيراد أو التصدير، ويحدد كيفيات إيجاد ميزانيات بالعملات الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية شرط أن تنجز الواردات والصادرات.

حيث دامت مرحلة الاحتكار ما بين الفترة (1970-1989) فقد حاولت الدولة حماية الاقتصاد الوطني والتحكم في حركة رؤوس الأموال، ولكنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة في المخططات التنموية، بل تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية وفرض إجراءات إدارية تعسفية.

المطلب الثالث: التحرير المقيد

قانون المالية لسنة 1990 نواة التغيرات في السياسة التجارية، والذي ألغى كل الإجراءات الاحتكارية المعمول بها من قبل الدولة. وقانون المالية التكميلي 1990 المؤرخ في 07 أوت 1990 أول إجراء رسمي يؤكد مضي الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية وفقا للمادتين 40 و41 ويمنح المشرع الجزائري لتجار الجملة والوكلاء في استيراد البضائع وإعادة بيعها.

وتسهيل عمليات الاستيراد وفتح حسابات للعملة الأجنبية لممارسي هذا النشاط، وفي 08 سبتمبر 1990 أصدر بنك الجزائر ممارسات تتمثل في الآتي[1]:

- النظام 90-02 الذي يحتوي شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين ويدخل تحت هذه الصفة:
  - كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري الخاص.
  - كل مؤسسة أو شركة خاصة مسجلة بانتظام في السجل التجاري مهما كانت صفتها.
  - كل شخص معنوي تجاري بما في ذلك المؤسسات العمومية الخاضعة لقانون التجارة.
  - كل جمعية تؤسس وفق القانون 87-13
  - كل شخص معنوي آخر يخضع للقانون الجزائري استنادا لمداخيلهم من استغلال الأملاك.
- النظام 90-03 تحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج.

[1] النظام الداخلي للبنك المركزي (وثائق من البنك المركزي).

- النظام 90-04 اعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتنصيبهم والتسيير والإشراف على الاستيراد أصبح من صلاحيات البنك المركزي والبنوك التجارية، وتعتبر هذه المرحلة محتشمة نحو حرية التجارة وكانت هناك عدة مشاكل منها[1]:

  - عدم إمكانية قيام المنافسة لتمويل عمليات التصدير والاستيراد بل اللجوء إلى السوق الحر للحصول على العملة الأجنبية.
  - انتقال رؤوس الأموال من العملة الأجنبية للخارج.
  - ضرورة قيام المتعاملين غير المقيمين بالاستثمار الأجنبي.

المطلب الرابع: التحرير التام

نظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة في الفترة 1990 ونظرا للتحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام بل يعرقل من الممارسة الاحتكارية، وفي سنة 1991 أصدرت السلطات الجزائرية مرسوم 91-73 المؤرخ في 13 فيفري 1991 الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية حيث أصبح كل شخص مسجل بالسجل التجاري بصفته بائع بالجملة، كل مؤسسة عمومية وكل مؤسسة منتجة للسلع والخدمات لهم الحق في استيراد البضائع ما عدا المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لدفتر الشروط من وزارة التجارة قبل الاستيراد[2].

- وفي هذا السياق أصدر البنك المركزي التعليمة 91-03 بتاريخ 21 أفريل 1991 التي توضح شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد وتنص على:

  - نزع ميزانيات العملة الصعبة بالنسبة للمؤسسات العمومية.
  - تحت المسؤولية على البحث عن التمويل الخارجي للعمليات التي تفوق مليونين دولار، ووضع المقابل بالدينار في البنك المتعامل معه.
  - إلغاء إمكانية البيع بالعملة الصعبة من طرف الوكلاء وتجار الجملة المعتمدين.

حيث أصبحت البنوك التجارية تلعب دور المراقب والمنظم الوحيد لعمليات التجارة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالواردات.

[1] Hocine benssad, algerie opeit p93-94
[2] Document présent par le ministère du commerce sur la politique du commerce extérieur.

ونتج في هذه الفترة التي تسمى بالتحرير التام منذ فيفري 1991 إلى غاية سنة 1992 عدة تجـــاوزات من بينها:

- تحطيم الاقتصاد الوطني بسبب المضاربة في التجارة باستيراد مواد ومنتجات منافسة للمنتجات الوطنية بهدف الربح السريع.
- الاعتماد على استيراد المنتجات تامة الصنع بسبب سهولة الحصول على السجلات التجاريـــة مما أدى إلى إغراق السوق بها.
- اكتساب البنوك لكافة الامتيازات التجارية مما أدى إلى تجاوزات عديدة بسبب الـــسلوكات البيروقراطية والتي تهمش التسيير العقلاني للموارد.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه الأسس النظرية للتجارة الخارجية من دوافع قيامها إلى أهم النظريات التي تحكمها وصولا إلى السياسات التجارية وأنواعها وعلاقتها بالنظم الاقتصادية المختلفة وكذا أهم ما يميز التجارة الدولية و اتجاهاتها في وقتنا الراهن ،فإنه يمكن القول بأن التجارة الدولية عائد بالأساس إلى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج واختلافها من بلد لأخر ،إضافة إلى التعدد الذي يخلقه اختلاف الأذواق والتفاوت التكنولوجي بين مختلف المجتمعات والبلدان ،دون إغفال تكاليف النقل التي تعد محددا أساسيا في قيام التجارة الدولية من عدمها ،وقد سعت النظريات المتعاقبة لتفسير وشرح الأسباب وكذا إبراز الدوافع الرئيسية لوجود التبادل الدولي ،من الميزة المطلقة لآدم سميث مرورا بالميزة النسبية لريكاردو والتي تشرح كيفية ودوافع التخصص، وصولا إلى نظرية توافر عوامل الإنتاج وكذا الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتوج التي توضح ما تلعبه التقنيات الحديثة من دور في العملية الإنتاجية، وبالتالي إعطاء السبق للبلد صاحب التقنية دون سواء لإنتاج المنتوج وهو ما يعني بالضرورة قيام التجارة فيه.

كما أن تنظيم التجارة الخارجية يعتمد بالأساس على السياسة التجارية التي ينتجها البلد والتي تختلف من حمائية إلى حربية، حسب نظرة البلد وتوجهه الاقتصادي الذي يحكمه النظام السائد، وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة له، وبالتالي تختلف معها أهم الأساليب الفنية لتنظيم هذا القطاع من ضرائب ورسوم إلى الإعانات والدعم الذي تقدمه الحكومات، خاصة لحماية منتجاتها وصناعاتها الحديثة من المنافسة الأجنبية، وكذا انتهاج نظام الحصص وتراخيص الاستيراد لتنظيم قطاع التجارة الخارجية، والذي في الغالب ما يكون تأثيره جليا على المعروض من السلع بصفة عامة.

ولعل أهم ما يميز التجارة الدولية في الوقت الراهن، هو سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على أكثر من ثلث الصادرات والواردات العالمية، وانتشارها الواسع والسريع عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو منح تراخيص الإنتاج، وكذا تعامل هذه المؤسسات مع التجارة العالمية، فمن خلال فروعها المختلفة في الدول المتخلفة أو الأقاليم الصناعية، تدمج ما بين نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية إذ أنها تتوجه نحو التصدير إضافة إلى التغيير الحادث في أنماط التجارة من خلال النمو الصناعي المتسارع لدى الدول النامية الرئيسية، والتي زادت معدلات التجارة بينها في الفترات الأخيرة بمعدلات تفوق متوسط النمو السنوي في التجارة الدولية بفارق كبير.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حـــول النمـــو الاقتـــصادي والتنمية الاقتصادية**
- **المبحث الثاني: التنمية المستدامة**
- **أبعاد التنمية المستدامة**

مقدمة الفصل:

لقد شاع استعمال مصطلح "التنمية المستدامة" على يد "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" (لجنة برونتلاند)، وذلك عندما طالبت بتحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال باحتياجاتهم المستقبلية، ومنذ ذلك الوقت أصبح موضوع التنمية المستدامة محل اهتمام العالم بأسره، ففي كل مكان تتطلع إليه تجد أن التنمية المستدامة تنتقل من الكلام إلى العمل، و لم تعد ترفا فكريا فحسب، بل أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة.

كما شهد العالم العربي انطلاقة برامج للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية للتنمية الذي عقد في تونس شهر أكتوبر 1986، والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر بالقاهرة في ديسمبر 1991.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، أبعادها، تحدياتها، وأهم القمم التي عقدت لأجلها من خلال المطالب الثلاثة التالية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إن أهمية كل من مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كان من بين اهتمامات المفكرين الاقتصاديين، إذ يشكلان هدف تسعى كل دولة أن تبلغه، وباعتبار كليهما معيار من المعايير المعتمدة في تصنيف الاقتصاديات وأساس لتقييم الأداء الاقتصادي، ففي واقع الأمر يتضح لنا أن كل دولة تحتاج إلى نمو اقتصادي أمثل، أي زيادة في الناتج أو الدخل وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

إن ارتباط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى المعيشة للأفراد، جعل الاقتصاديين يحاولون التعرف على محددات النمو الاقتصادي.

ومن خلال هذا المبحث نحاول إعطاء المفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي[1].

ويعرّف أيضا أنه الزيادة في سلم منتجات الاقتصاد الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور في التكنولوجيا.

وحتى ينمو الاقتصاد لا بد من إيجاد وخلق الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي والتي تعتمد على العديد من المقومات المختلفة من ضمنها توافر كميات معينة من عناصر الإنتاج وضرورة اختيار أفضل طريقة لاستخدام تلك الموارد بما يحقق كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية. وبالتالي رفع معدلات النمو.

ولقد استقر الفكر الاقتصادي في مجال تناوله لظاهرة النمو الاقتصادي على ضرورة توافر مجموعة من السياسات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما[2]:

أولا: سياسات جانب العرض

وهذه السياسات تتمثل في الهدف إلى تحفيز جانب العرض من خلال ما يلي:

- خفض معدلات الضرائب لتحفيز الأفراد على العمل وزيادة الإنتاجية.
- تشجيع التعليم والتدريب لرفع مستويات المهارة وزيادة الإنتاج وذلك بتشجيع الإنفاق على البحوث والتطوير بما يساعد على إيجاد فرص أكثر كفاءة في الإنتاج.

[1] توادر ميشيل: التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين حمود، دار المريخ، الرياض، 2006، ص31.
[2] منصوري الزين: آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، 2005-2006، ص70

ثانيا: سياسات جانب الطلب

وهذه السياسات تهدف إلى زيادة الطلب الآلي باستخدام العديد من الوسائل وتأتي في مقدمتها:

- خفض معدلات الضرائب على الدخول لزيادة الدخل المتاح للتصرف فيه وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

وتتوفر النظرية الاقتصادية على ثلاث محددات ضرورية لازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو هي[1]:

المحدد الأول: ضرورة تحقيق تراكم عوامل الإنتاج إلى الدولة بما في ذلك رأس المال المادي والبشري.

المحدد الثاني: ضرورة إحداث كفاءة في تخصيص الموارد فيما بين القطاعات.

المحدد الثالث: يتحقق بالتحسينات المستمرة في التكنولوجيا.

رغم أهمة النمو الاقتصادي باعتباره هدف أساسي إلا أنه توجد عقبات تجعله مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيير في الرفاهية، وذلك لأسباب عديدة[2].

نظرا لاعتماده على البيانات المنشورة على الناتج القومي والدخل القومي في حساب متوسط الدخل، ثم النمو فيه، فهو:

- يهمل السلع والخدمات والتي تنتج وتستهلك دون أن تعرض في السوق، مثل الخدمات الشخصية كخدمات ربات البيوت...
- لا يعكس التغييرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث وزيادة معدل الجريمة...
- يرتكز على الجانب المادي للرفاهية، ويهمل الجوانب الأخرى (الرأي والمشاركة في السياسة والوعي التضامني وغيرها).

المطلب الثاني: قياس النمو

إن قياس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني، والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، من خلال دراسة مؤشرات الاقتصادي الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط ومن أهمها[3]:

1) المعدلات النقدية للنمو:

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير، خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار

[1] منصوري الزين: المرجع السابق، ص73- 74.
[2] عبد القادر عطية: الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، القاهرة، 2002، 2003، ص16.
[3] أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، حالة الجزائر، جامعة الجزائر، الطالب مصباح بلقاسم، 2006/2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، التنمية المستدامة.

التضخم ونسب التمويل فيما بين مختلف العملات والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الإنفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية[1].

2) معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، ويتم استخدام معدل النمو الناتج الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

3) معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

أصبحت الأسعار الثابتة لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج والدخل نتيجة لارتفاع الأسعار، وظهور التضخم الاقتصادي، وهذا ما يستلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار.

4) معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم إجراء استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها، خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي يتم تقييم العملة المحلية وتحول إلى ما يعادلها من العملة الموحدة دوليا.

5) المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يعتبر معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي ومن الناتج الوطني ومن الدخل الوطني، من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى تعبر عن النمو الاقتصادي.

6) مقارنة القوة الشرائية المكافئة:

في الأجل الطويل سلوك الأسعار في بلدين ما هو المحدد الأساسي لسعر صرف عملتيهما، ومن ناحية أخرى فإن سعر الصرف يعكس القوة الشرائية النسبية للعملتين في البلدين. ويعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية لعملات الدول الأخرى[2]، ويعرف هذا بالقدرة الشرائية المكافئة، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا للمقياس حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل العملة الوطنية بالدولار.

[1] محمد مدحت مصطفى: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع القاهرة، 1999، ص118

[2] محمد مدحت مصطفى: مرجع سابق، ص119.

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[1].

كما يمكن تعريف التنمية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي أي التنمية الاقتصادية[2].

تقتضي الزيادة في العناصر الإنتاجية الموظفة في النشاط الاقتصادي والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى التخلص من التبعية بمختلف أشكالها.

حيث كان مفهوم التنمية الاقتصادية منذ الخمسينيات وحتى آخر السبعينيات من القرن الماضي يدعوا إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الناس وإلى توسيع الطبقة الوسطى والقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة، وفي الثمانينيات ساد اعتقاد التنمية الاقتصادية بأنها يمكن أن تتحقق بمجرد إعادة النموذج الغربي الذي اعتمد على آلية السوق، وعدم التدخل الحكومي وهو الاتجاه الذي رأى أن التنمية الاقتصادية تعتمد على العديد من العوامل المختلفة التي لا يتوفر بعضها في معظم البلدان، لذلك فقد ظهرت تيارات جديدة متعلقة بمفهوم التنمية الاقتصادية مع نهاية الثمانينات.

[1] علي لطفي: محاضرات في التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980، ص185.
[2] كامل بكري: مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص417.

والجدول المبين أدناه يوضح هذه التطورات

جدول رقم: 07 تطور مفهوم التنمية منذ الخمسينات[1]

الفترة	النماذج المجسدة للمضمون السائد	المبادئ الأساسية	ملاحظات
الخمسينات والستينات	النموذج الخطي لمراحل التنمية المتوازن. النمو غير المتوازن (نظريات روسو، هارود، دومار)	معدل نمو النتاج المحلي	امتداد أفكار الكلاسيكيين، مع تلاؤم هذه النماذج لتفسير النمو الذي حدث في أوروبا
السبعينات	نموذج التغيير الهيكلي (بشري) نموذج التبعية الدولية (هيكلي) والاستعمار الحديث	التغيير في الهيكل الاقتصادي وزيادة معدل الادخار والاستثمار. شروط تحقيق التنمية يتوقف على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التركيز على الجانب الاقتصادي	محاولة تقديم نموذج للتنمية مناسب للدول المختلفة. تفسير التخلف واعتبار العامل الخارجي حاسما في التأثير على التنمية بالدول المختلفة.
الثمانينات	النموذج الكلاسيكي للأسواق الحرة	آلية السوق ضمان لتحقيق كفاءة توزيع واستخدام الموارد المتاحة، وعدم التدخل الحكومي من شأنها تحقيق النمو	يمكننا القول بأن هذا النموذج يمثل محاولة انعكاس تاريخي بما تحقق في أوروبا الغربية من نمو، وهو يقوم على العديد من العوامل غير الموضوعية التي لا تتوفر في البلدان المختلفة وبالتالي فإنه لا يمكن تكرار التجربة الغربية في التنمية.
منذ نهاية الثمانينات حتى أوائل التسعينات	نموذج النمو من الداخل (النمو الذاتي) ظهور مفهوم التنمية البشرية	توافر رصيد من المال وقوى العمل المدربة والمتعلمة ومناخ اقتصادي ملائم لتراكم المعارف هي ركائز لتحقيق النمو والتنمية	اعتمد هذا المفهوم منذ 1990 من قبل العديد من المفكرين الذين منحوا أهمية خاصة للعنصر البشري الذي قدمه النموذج وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة للإنماء المطلح لمضمون محدد ومقياس مركب ومبسط
منذ 1992	مفهوم التنمية المستدامة	إدخال عنصر البيئة في مضامين التنمية، أي العمل على تحقيق احتياجات الجيل الحالي دون المساس بمتطلبات احتياجات الأجيال المقبلة.	كان من نتائج هذا المفهوم تغيير كثير من المفاهيم الاقتصادية مثل التغيير في مفهوم رأس المال المادي والبشري والطبيعي والاجتماعي وظهور أخرى مثل معدل إهلاك الموارد الطبيعية

[1] رابح حمدي باشا: أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص126-129.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

منذ التسعينات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الـــدولي، وقد أصبحت هذه الأخيرة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بـــين الأجيال المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

لقد ارتبط مفهوم التنمية خلال سنوات الستينات بالجانب الاقتصادي البحت، وفي سنوات السبعينات والثمانينات تم دمج الجانب الاجتماعي، أما الجانب البشري للتنمية فلم يأخذ بعين الاعتبار إلا خلال عـــشرية التسعينات، أين بدأ الحديث على التنمية البشرية ليظهر فيما بعد المفهوم الجديد للتنمية المستدامة* والتي تقـــوم على تحقيق تنمية تدمج بين كل ما هو اقتصادي تكنولوجي اجتماعي وبشري، بهدف تلبية حاجيات الأجيـــال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال الناشئة وحاجياتهم، وسوف نتناول في هذا المطلب تطور مفهـــوم التنميـــة المستدامة ثم نتطرق إلى تعريفها وخصائصها.

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة

يمكن أن نميز مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الخمسينات

لقد انصبت المحاولات الأولى حول التوفيق بين البيئة والتنمية نظرا للعلاقة الوثيقة بينهما حيث تجلـــى ذلك من خلال تشجيع لجنة المحافظة الكندية سنة 1915 لاحترام الدورات الطبيعية لتمكين كل الأجيال مـــن الاستفادة من الثروات الطبيعية، وفي سنة 1923 عقد مؤتمر دولي حول حماية الطبيعة بباريس وكان موضـــوعه الأساسي العلاقة بين حماية البيئة واستخدام مواردها.

وفي سنة 1948 تم إنشاء الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ومواردها، الذي نشر عـــام 1951 وثيقة مميزة تتضمن 70 تقريرا عن حالة حماية الطبيعة في العالم لسنة 1950، حيث تعتبر هذه الوثيقـــة مـــن أهم السوابق والممهدات لمؤتمر برانتلاند[1].

المرحلة الثانية: من 1950 إلى غاية تقرير برانتلاند

خلال هذه المرحلة تعالت الأصوات المنادية إلى ضرورة الحد من التلوث الناتج عن النمو الاقتـــصادي المتزايد، حيث ظهرت العديد من الكوارث البيئية وكانت أول كارثة تم تسجيلها في ولاية "دونواو" الأمريكية

* إن مصطلح التنمية المستدامة هو ترجمة لا تعبر تماما عن أطل المصطلح الإنجليزي الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية القابلة للإدانة أو القابلة للاستمرار، ولكن اختيار مصطلح مستدامة لا يعني أن المصطلحات الأخرى غير مقبولة.

[1] Jean Gry Vaillancourt, " Penser et concétiser le devloppement durable", ecodécision, n° 15, hiver 1995, p 26.

المقام فيها عدد من المصانع الخاصة بالصلب وحامض الكبريت وإنتاج الزنك، حيث أدّت إلى وفـــاة عـــشرون شخص، ومرض 5900 شخص آخر، لكن أشهر هذه الكوارث هي التي تعرضت لها لندن عام 1952 جـــراء تلوث الجو بالضباب الدخاني مما أدى إلى وفاة 4000 شخص بسبب تركز ثاني أكسيد الكبريت في الجو كما بدأ التفكير في إيجاد طاقات بديلة يمكن إنتاجها محليا بعد ارتفاع أسعار البترول خلال أزمـــة 1973 وتنـــامي الوعي بخطورة الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية كالبترول واليورانيوم، الذي سيؤدي حتمـــا إلى نفاذهمـــا، وترسخت تلك القناعة كذلك لدى الدول النامية التي أدركت أنه لا يمكنها الاعتماد على مـــداخيل المـــوارد الأولية فقط لتحقيق التنمية[1].

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة وتشعبت واختلفت معانيها، فقد أحصى أحد الخبراء والبـــاحثين بالبنك العالمي أكثر من 20 تعريفا للتنمية المستدامة[2].

وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم هذه التعاريف:

- حيث عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير برانتلاند لسنة 1987 على أنها: "عملية التغيير التي يتطابق ويتوقف كل من استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، التغيرات التقنية والتنظيمية، من أجل تلبية حاجيات الأفراد في الحاضر والمستقبل[3].
- يحاول التعريف أن يوجد بسرعة حلولا للمشاكل التي لم تحل في الماضي، ولكن ليس بمنأى عـــن المشاكل البيئية، فهذا التعريف يعكس عملية المفاوضات الصعبة التي حدثت على مستوى منظمـــة الأمم المتحدة منذ المؤتمر الدولي حول البيئة المنعقد بـــ"ستوكهولم" عام 1972 لكـــن التعريـــف الأكثر استعمالا هو قدرة الأجيال الحاضرة على تلبية حاجياتها دون إلحـــاق الـــضرر بحاجيـــات الأجيال القادمة[4].
- يعرف الاتحاد الدولي لحماية وحفظ الطبيعة سنة 1991 التنمية المستدامة على أنها: "نـــوع مـــن التنمية تقوم على تحسين المجتمعات البشرية مع احترام سعة عبء النظم الإيكولوجية".
- ويعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) التنمية المستدامة في تقريره العالمي بشأن التنميـــة البشرية لعام 1992 بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة الـــسياسات الاقتـــصادية، التجاريـــة،

[1] Beat Burgenmeier ," Economie du développement durable", Editions de boeche, Paris, 2002, p 19.
[2] J. pezzy "economies analysis of sustainable growth and sustainnable development", environment working paper N°15 banque mondial, Washington, 1989, p27.
[3] Commission mondial sur l'environnement et le dévloppement, rapport brundtland, 1988, p10.
[4] Beat burgenmeier, op. cit, p16.

الزراعية، الطاقوية، الصناعية والضريبية كلها بقصد إقامة تنمية تكـــون اقتـــصاديا واجتماعيـــا وإيكولوجيا[1]".

كما أخذت التنمية المستدامة اهتماما كبيرا من طرف خبراء وباحثين اقتصاديين ومنهم:

- "إدوارد باربير (Edward Barbier) الذي عرف التنمية المستدامة على أنها: "ذلـــك النـــشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر من الحرص علـــى المـــوارد المتاحة الطبيعية، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"[2].
- هيرمان ديلي (Herman Daly) الذي عرف التنمية المستدامة على أنها: "العملية التي بمقتـــضاها يتم الحفاظ على التنمية النوعية من خلال توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واســـتيعاب فـــضلات النشاط البشري".

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أهداف وهي:

- **العدالة:** أي القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية وتحقيق عدالة بين الجميع للاستفادة مـــن خدمات التعليم والتكوين، الصحة، النقل، الأمن، السكن....الخ
- **قابلية الحياة:** بمعنى توفر الشروط التي تسمح للأفراد بالعيش لا تلك الشروط التي تسمح بعدم الموت.
- **الاستمرارية:** بمعنى تلبية حاجيات كل الأفراد مع الحفاظ على إمكانية الأجيال القادمة علـــى تلبية حاجياتها وخاصة الاحتفاظ بما أمكن من الموارد وتحسينها وإعادة توجيه التكنولوجيـــا وتسيير المخاطر.

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة

يتضح من خلال نشأة مفهوم التنمية المستدامة أن هناك جملة من الخصائص وهي:

1) التنمية المستدامة قضية عالمية:

بحيث تسعى إلى تجاوز الانقسام الحاصل بين الشمال والجنوب، وتؤكد أن للتدهور البيئي بعدا كونيـــا ولا يقتصر على بلد واحد أو قارة واحدة، بل يشمل الكرة الأرضية ككل.

وتعطي التنمية المستدامة حلولا مختلفة بالنسبة لعالمي الشمال والجنوب، فهي تطلب من عالم الـــشمال ضرورة الحد من النفايات والعوامل الملوثة وترى فيهما الأولوية المطلقة بينما توصي عالم الجنوب بـــالتحكم في

[1] Programme des nation unies pour le dévloppement (PNUD), rapport mondial sur le développement humain 1992, edition economica, paris, 1992, p19.

[2] عبد الخالق عبد الله: التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، ص97.

النمو الديموغرافي وترى بأن التجربة الغربية ذات العلاقة العكسية بين النمو الديموغرافي كمرجع لتحقيق التنمية لا يمكن الاعتماد عليها كنموذج مثالي لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن النفايات والمواد والعوامل الملوثة تـــزداد بتزايد النمو الاقتصادي، فالتغير النوعي في النمو يتطلب تغييرا في الهياكل وفي أنماط الإنتاج والاستهلاك.

وبنظرة اقتصادية أكثر دقة فإنه لا يتم حصول هذا التغير إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبـــار جميـــع التكاليف والتطور التقني وكذلك تغيير أولويات المستهلكين[1].

2) التسيير الإيكولوجي:

تهتم التنمية المستدامة في هذا الصدد بتحقيق صور اجتماعية جديدة تستوفي مبادئها من الموارد الطبيعية مثل: جمال المواقع، والصحة، والتسلية، ويبحث التسيير الإيكولوجي في سبيل الحد من الأنشطة الملوثـــة الـــتي قامت في الماضي مع إقراره بعدم وجود بدائل لبعض الأنظمة الإيكولوجية في الوقت الحالي[2].

3) السعي إلى إزالة الفوارق الاجتماعية:

فهي تبحث عن حلول للتعقيدات الاقتصادية وما ترتب عنها من الفوارق (لا مساواة) اجتماعية وترى في ذلك أن الحل الملائم هو ذلك الذي يجنب المجاعة والجهل والتلوث. إذ لا يمكن أن يكون للتنمية المـــستدامة مصداقية مع وجود مثل هذه الفوارق في المداخيل والثروات[3].

[1] Beat burgenmeier, op, cit, p22.

[2] كولين ريز: النهج الإيكولوجي للتنمية المستديمة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، المجلد 30، ديسمبر 1993، ص15.

[3] ميشيل سيرينا: نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستديمة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، المجلد 30، دسمبير 1993، ص11

المبحث الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

تشمل التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد مترابطة وهي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، ولكي تستديم التنمية يجب أن يكون هناك توازن وتفاعل بين هذه الأبعاد.

تعتبر هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الطريق الذي وجب السير عليه لتحقيق تنمية حقيقة على المدى البعيد، فإذا لم يتوفر أحد هذه الأبعاد لن تتحقق الاستدامة.

المطلب الأول: البعد البيئي

تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها. لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

الشكل رقم: 09 التنمية المستدامة وارتباطها البيئي[1]

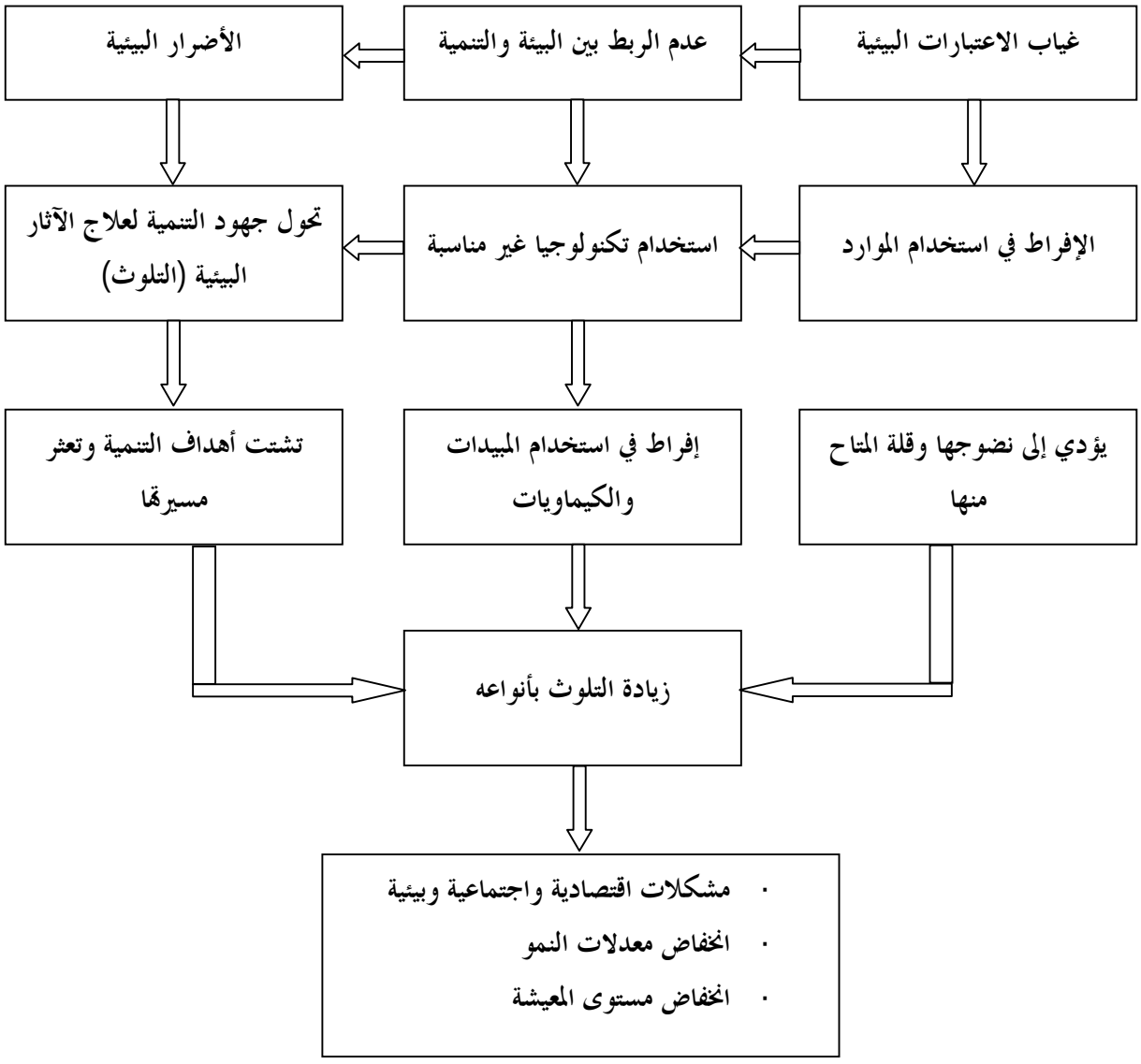

[1] سعد طه علام: التنمية والدولة، دار طيبة، القاهرة، 2003.

وبعبارة أخرى يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية الاحتياط والوقاية، لكن تجدر الإشارة إلى الاهتمامات البيئية فهي متهمة بتدهور الحياة البيئية على المدى الطويل.

وعلى سبيل المثال تعطي عناية خاصة لظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ واختلال طبقة الأوزون والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[1]

يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، إنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

توفق التنمية المستدامة بين هذين البعدين ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل تقديرها لمجموع العلاقات المقاومة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك.

تمنح التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان والبيئة الأفضلية للتكنولوجيات والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة.

تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد التوازنات البيئية السياسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي والسياسي فتتميز التنمية المستدامة خاصة في بعدها الإنساني ما يجعل النمو الاقتصادي وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول.

وتمثل التنمية المستدامة مشروعا للسلام باعتبارها قاعدة للحوار بين الشمال والجنوب، ومصالحة بين نماذج التنمية المختلفة.

توسع وتدعم التنمية المستدامة في نهاية المطاف مسؤوليات كل فاعل وكل جماعة في عملية تطوير الإنتاج وتوسيع الخبرات.

[1] أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، حالة الجزائر، جامعة الجزائر، الطالب مصباح بلقاسم، 2006/2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: العلاقة بين النمو والتجارة الخارجية

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وكذا تعظيم الأجور وبالتالي التعظيم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول.

بالإضافة إلى تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات والتي من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة. أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وغيرها من الآليات غير المباشرة[1].

لقد تعرضت كثير من الدراسات للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية، فقد أشار "فشر" إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (الاستغناء عن ما كان يستورد سابقا من خلال إنتاجه محليا) والتأثير الإيجابي على النمو بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات فيما بعد على النمو، ويستشهد "فشر" بالدراسات التي بدأت منذ تسعينيات وثمانينيات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي والتنمية والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي فيما بعد، والتي أشارت إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو ومن وجهة أخرى يشير "فيشر" إلى أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل.

إلا أن هناك من يبدي تحفظا على مثل هذه العلاقة التي أوردا "فيشر" "وآخرون معه" حول التأثير الموجب للانفتاح التجاري على النمو (المعنى الضيق أو الكمي للتنمية).

ومن بينهم "رودورك" حيث يرى بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية ينظر إليه كوسيلة وليس كهدف أي كوسيلة لتمويل الواردات وأورد "رودورك" تجربة 25 بلدا ناميا شهد أسرع معدلات للنمو خلال الفترة (1975-1994) ما عدا (مصر، وأندونيسيا) فقد شهدتا انخفاضا في نسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في حين شهدت بقية الدول ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى 10% وبناءا على ذلك فقد عززت القناعة لدى الكثير بأن ارتفاع الصادرات يحرك ويحفز النمو.

[1] سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 73، لسنة 2008.

ويؤكد "رودورك" بهدف تأكيد وجهة نظره بعدم وجود علاقة أو أن العلاقة ليست بتلك القوة التي يتم تصورها ما بين النمو والصادرات، إلا أن "فيشر" يعتقد ذلك، وهذا لا يعني بأن الانفتاح هو أفضل أداة سياسية واقتصادية ولا بد أن الانفتاح هو الشرط الكافي للنمو، ولا يعني أن بقية السياسات الأخرى غير ملائمة بل أن هذه السياسات هي جوهرية وأساسية للنمو، يعني هذا أن البلدان الراغبة في النمو لا بد أن تندمج في الاقتصاد الدولي بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

خلاصة الفصل:

لعل أهم ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، مفهوم التنمية المستدامة وبروزه بشكل لافت في وقتنا الراهن، فأصبح بحق جزء من حياتنا وترجمة حقيقية للانشغالات الكبرى للإنسانية التي فرضتها التحولات العميقة التي تعيشها مجتمعاتنا بفضل التحديات الكبرى التي نواجهها، من خلال التزايد السكاني المضطرد بمقابل التناقص المستمر للموارد غير المتجددة والاستعمال اللاعقلاني لها وماله من انعكاسات سلبية على الأنظمة البيئية من جهة، وعلى الجوانب الاجتماعية المتمثلة أساسا في عدم عدالة في توزيع الموارد مما خلق نوعا من التقسيم الاجتماعي بسبب تهميش الضعفاء والفقر المتزايد والذي مآله في كثير من الأحيان الصراعات التي تعيشها الكثير من المجتمعات والتي تنتهي بمآسي كبرى.

ومن جهة أخرى فقد كانت الضرورة تستدعي التغيير من خلال إعادة النظر في طرق العيش والإدارة الجيدة للموارد والتنسيق الوثيق على المستوى الدولي في كافة الأصعدة، وهذا قصد الاستجابة وبطريقة مسؤولة لأهداف وآمال الإنسانية.

وتعتبر اللجان المنصبة من خلال المنظمات المسيرة للنظام التجاري الدولي، رغم قلتها، إحدى ثمرات هذا التنسيق الذي فرضه تبني مفهوم التنمية المستدامة وإبراز العلاقة الوثيقة بين التجارة الدولية وهذه الأخيرة، والتي نذكر منها على سبيل المثال لجنة التجارة والبيئة وكذلك ما جاء به مؤتمر ريو 20 بالنسبة للتجارة الدولية من توضيح للارتباط والتأثير المتبادل بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة، فقد شدد على ضرورة إقامة نظام تجاري دولي شامل وقائم على قواعد محددة، ومنفتح وغير تمييزي وهو ما من شأنه أن يحفز النمو والتنمية في جميع مراحلها في جميع أنحاء العالم، ويعود بالنفع على جميع البلدان،كما ركز أيضا على حق الشعوب في الحصول على الأساسيات التي تمكنهم من تنمية أوطانهم، خاصة ما تعلق منها بنقل التكنولوجيا وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، دون إغفال التذكير بأنه لا يجب استغلال سياسات الاقتصاد الأخضر كوسيلة للتمييز التعسفي وغير المبرر أو كتقييد مقنع للتجارة الدولية، من خلال تجنب الإجراءات الأحادية الجانب للتعامل مع التحديات البيئية الخارجة عن نطاق البلد المستورد، على أن يكون التنسيق الدولي هو السند فيما يتخذ من تدابير بيئية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

- المبحث الأول: الأدبيات التطبيقية
- المبحث الثاني: الطريقة والنتائج
- المبحث الثالث: مناقشة النتائج

مقدمة الفصل:

تشير العديد من الأدبيات والأبحاث النظرية والكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، ومن بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة، التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات، إذ أدّى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الاختلالات على مستوى أسواقها، وتحقيق معدلات عالية من النمو، وبالتالي تحقيق الرفاهية والقضاء على البطالة، وفي هذا المجال سعت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح من خلال سن العديد من الإصلاحات التجارية، والعديد من المؤسسات التي تم إنشائها لتأطير هذا الانفتاح، والعديد من التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية، ولتحليل وتوضيح كل ذلك سنحاول في هذه الدراسة تحديد أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة بداية التحرير.

المبحث الأول: الأدبيات التطبيقية

نظرا لأهمية الموضوع فقد تم التعرض في كثير من الدراسات للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي أو المواضيع المرتبطة بهذا الموضوع، كالصادرات والنمو، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات.

المطلب الأول: أدبيات تطبيقية باللغة العربية

هناك بعض الدراسات نذكر منها:

1) دراسة الباحث عبدوس عبد العزيز[1] 2011: دراسة بعنوان "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول ــ دراسة حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر.

والتي تناول فيها تحليل الدور الذي تمارسة سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول، وبيان مدى أهمية هذه السياسة على المؤشرات التنافسية الاقتصادية، وذلك وفق الإشكالية التالية "كيف أثرت سياسة الانفتاح التجاري المتبناة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 على وضعية تنافسية الاقتصاد الوطني؟"

حيث قام الباحث بتقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، وتأثير ذلك على تنافسية الاقتصاد الجزائري، وكانت نتائج الدراسة متمثلة في:

- كلما زاد توجه الاقتصاد نحو الخارج (بالاعتماد على أداء الصادرات بدرجة الأولى) زاد معدل النمو.
- يعمل تحرير التجارة على انخفاض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج.
- ارتفاع الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة من مستلزمات الإنتاج التي تدخل في إنتاج الصادرات يرفع من سعر تلك الصادرات، ويفقدها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.
- توجه المؤسسات إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من شأنه أن يطور أداء هذه المؤسسات.

[1] مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، مارس 2017، دراسة عبدوس عبد العزيز، 2011 بعنوان: سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر.

2) دراسة صواليلي صدر الدين[1] : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006

اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي باستعمال معطيات 26 دولة لمدة 22 سنة في الفترة الممتدة من 1981-2002، وقد تطرقت الدراسة إلى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ونظريات النمو، وخاصة نظريات النمو الداخلي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مباشرة بين الانفتاح والدخل في العينة المدروسة.

أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، فإن العلاقة موجودة إلا في بعض الدول المدروسة، ومن خصوصيات هذه العلاقة أنها سلبية في السنة الأولى من الانفتاح، غير أنها تتحول إلى علاقة إيجابية في السنة الموالية.

المطلب الثاني: أدبيات تطبيقية باللغة الأجنبية

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا الدراسة التي قام بها David Dollar و Aart Kary (April 2002)[2] بعنوان "Institution, Trade, And Growth" والتي تهتم بأثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وبتأثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي؛ والنتيجة الأساسية التي حصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في أن النمو السريع والمستوى العالي للتجارة والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، ولا يمكن التفرقة فيما بينها؛ بالإضافة إلى هذه الدراسة لدينا الدراسة التي قام بها "Romain Wacziarg"[3]. "karen Horn wolch" بعنوان " Trade Liberarization And Growth" (Novembre 2003) والذي قام بتحليل الاقتصاد الخارجي والإصلاحات السياسة التجارية وهذا بدراسة مجموعة من الدول النامية، ومن النتائج التي تحصل عليها وجود أثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي، وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية، وهذا على جزء من الدول التي درسها.

[1] عز الدين علي: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية تحت عنوان: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012.

[2] Dollar David, kraay Aart, April 2002, Institutions, Trade, and Growth, the world bank, source: http://www.redoreg.com/Tcomplet/Taleb%20N4V2.pdf

[3] Romain wacziarg, karen Horn Welch (june 2008), Trade liberarization and growth: new evidence world banc economic review 22,2 p.p. 187-231

أما الدراسة التي قام بها كل من"Farrokh, Nouzad, Jenifer" J.Powell [1] والتي عنوانها " Openness, Growth and Development : Evidence from a Panel of Developing Countries 2003"، من النتائج التي تحصلا عليها وجود آثر إيجابي للانفتاح على كل من النمو والتنمية، وهذا في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1990، بالإضافة إلى أن النمو يساهم إيجابيا في التنمية، ولكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض.

بالإضافة إلى هذه الدراسات لدينا الدراسة التي قام بها "Dan Ben - David"[2] تحت عنوان "Trade, Growth and Disparity Among Nations" (2000) فإنه توصل إلى عدم حتمية تناقض الفارق في الدخل بين الدول خلال السنوات؛ حيث أن الفارق في الدخل بصفة عامة ما بين الدول يتزايد خلال السنوات، ولكن الدول التي لديها تجارة دولية فيما بينها تتقارب في دخلها، بالإضافة إلى الدول التي تقوم بتحرير سياستها التجارية الدولية.

والنتيجة العامة التي تحصل عليها هذا الأخير هي أن التجارة الدولية لها تأثير أساسي على النمو الاقتصادي وبالخصوص في الدول التي لها فارق في الدخل مقارنة بشركائها؛ بالإضافة إلى هذه الدراسات هناك دراسات متعددة في هذا المجال، ولكن ما يمكن ملاحظته هو اختلاف الآراء في العلاقة الموجودة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

أما الدراسات الأخرى التي بينت وجود علاقة طردية ما بين النمو في الإنتاجية والانفتاح التجاري فهي عديدة، "Edwards Sebastian" (1993)[3] "hollis robinson S & syrquin Chenery" [4](1986) "balassa & bela" [5](1985) "Nishinizu, mieko & Robinson sherman" 6(1984) "pack Howard" [7](1988) وقد بينت الدراسة الأخيرة بالإضافة إلى وجود عالقة طردية قوية ما بين الانفتاح والنمو في الإنتاجية، أن درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد له أثر في تحديد العلاقة ما بين الانفتاح والنمو في الإنتاجية، وهناك أيضا دراسات قد استنتجت أنه لا توجد إثباتات قوية تربط ما بين

[1] Nouzad Farrokh, Powell Jennifer .J ,2003, Openness, Growth, and Development : Evidence from a Panel of Developing countries , Scientific Journal of Administrative Development Vol 1.N°1 LAD.
[2] Ben-David Dan,2000, Trade, Growth and Disparity Among Nations, From Income Disparity and Poverty, World Trade Organisation Special study 5, Geneva, WTO Publication,p11-42
[3] Edwards, Sebastian, (September, 1993) ,Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Literature, 31, No.3, p 112.
[4] Chenery, Hollis, Robinson, S. and Syrquin, M, 1986, Industrialization and Growth: A Comparative Study. New York: Oxford University Press.
[5] Balassa, Bela, (May/June, 1985), Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973, Oil Shock, Journal of Development Economics. 18, p.p23-35.
[6] Nishimizu, Mieko, and Robinson, Sherman, (September/October, 1984) ,Trade Policies and Productivity Change in Semi-Industrialized Countries" Journal of Development Economics, 16, p.p177-206.
[7] 9 Pack, Howard,1988, Industrialization and Trade. In: Chenery , Hollis and Srinivasan, T.N. (Eds.). Handbook of Development Economics. vol.1. Amsterdam: North Holland.

الإنتاجية والانفتاح "David Dollar" (1992)[1] "Eusufzai" (1996)[2] وهناك دراسة أخرى قد بينت أن زيادة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1 %سوف تزيد الدخل الفردي بمقدار 5%، وقد استخدمت هذه الدراسة عدة معايير لقياس الانفتاح التجاري، وذلك لفحص أثر ذلك الانفتاح على النمو الاقتصادي، حيث استنتجت من ذلك وجود عالقة طردية ما بين الانفتاح والنمو، مهما كان مقياس الانفتاح المستخدم، وإن درجة قوة هذه العالقة تعتمد على طبيعة الدراسة؛ هل هي مقطعية "Cross- Section" أو تعتمد على إحصاءات السلاسل الزمنية "Time Séries".

وقد بينت الدراسة أنه توجد علاقة سببية "Causalité" ما بين درجة الانفتاح والنمو الاقتصادي، وهذه العالقة تجري على الاتجاهين، حيث إن زيادة الانفتاح تزيد النمو والعكس صحيح أيضا – "Abdel Rahman, and Barry"(1992)[3].

ومن بين أهم الدراسات التي حاولت تقدير دالة النمو الاقتصادي بإجراء انحدار النمو الاقتصادي على عناصر النمو ومنها الصادرات، نشير على سبيل المثال دراسة "Feder" (1983) الذي حاول تقدير الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام متغير نمو الصادرات ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية شبه الصناعية خلال الفترة (1964-1977) وبينت نتائج الدراسة إلى أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني، كما استنتج أن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة ورأس المال وحدهما، وإنما أيضا بنقل الموارد الاقتصادية من القطاعات غير الاقتصادية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى[4].

هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي حللت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام المنهجية السببية لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات والتي طورها "Granger" وقد تم الوصول من خلال استخدام هذه المنهجية إلى العديد من المقاربات النظرية، فهناك بعض الدراسات التي تؤكد على وجود عالقة سببية أحادية من الصادرات إلى النمو الاقتصادي، من خلال ما تمثله نظرية النمو الاقتصادي القائم على الفرضية الكلاسيكية الحديثة للتصدير، التي ترى أن اتجاه السببية هو من الصادرات إلى النمو الاقتصادي، التي

[1] David, Dollar,1992,Outward – Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly : Evidence from 95 LDCs, 1976-1985." Economic Development and Cultural Change, 40 ,p.p 523-44.
[2] Eusufzai , Zaki, ,1996,Openness, Economic Growth, and Development : Some Further Results, Economic Development and Cultural Change, 44, No. 2. p.p333-338.
[3] Abdel – Rahman, A. M. M. and Barry, Z. A,1992, Trade Link Model Between Sudan and the Kingdom of Saudi Arabia, 1963-1982, Journal of King Saud University, 4.
[4] G.FEDER, February-April 1983,On Exports and Economic Growth, Journal of Development Economics, Volume 12, Issue 1-2, , p.p. 59-73.

توصل إليها "Chow, 1987" باستخدام نموذج ثنائي العلاقة وقد دلت النتائج على أن الصادرات الوطنية التايوانية قد لعبت دورا مهما في هذه الدولة في السنوات الأخيرة.

كما بين كل من "Helpman & Grossman 1991" أن التحرير يسمح برفع الواردات المحلية للسلع والخدمات التي تحتوي على التكنولوجيات الحديثة، وبفضل التعلم عن طريق الممارسة ونقل التكنولوجيا، فإن الدولة تعرف تقدما تكنولوجيا ويصبح إنتاجها أكثر كفاءة وترتفع إنتاجيتها[1].

كما وجد كل من "dollar 1992"، "Barro & Sala 1995"، "Sachs & Warner 1995" ، "Edwards 1998" و "Groonaways & al 1998" وباستعمال انحدارات مقطعية أن الاختلالات الناتجة عن تدخل الدولة على مستوى التجارة تؤدي إلى معدلات ضعيفة للنمو[2]، من جهة أخرى بينت دراسة "Harrison 1996"، باستعمال مجموعة متنوعة من مؤشرات الانفتاح وباستعمال عدة طرق للتقييم إلى وجود عالقة ايجابية بين درجة الانفتاح و النمو الاقتصادي[3].

ولقد توصلت دراسة كل من "Romer & Frankel 1999"، إلى نتائج متشابهة حيث أن زيادة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي بمقدار 1% سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي بمقدار 5%، وقد استخدمت هذه الدراسة عدة معايير لقياس الانفتاح التجاري، لتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وكان من نتائجها وجود عالقة طردية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي[4].

[1] G. M. GROSSMAN& E.HELPMAN,1991, Innovation and Growth in the global Economy, Cambridge MIT Press BOSTON p 359.
[2] - S. EDWARDS, Openness, Trade Liberalisation and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Literature, Volume XXXI, p.p 1358-1393. - D.GREENAWAY& al,1998, Trade Reform, adjustment and Growth: What does the Evidence Tell Us, The Economic Journal, vol. 108, p.p1547-1561. - R. BARRO& X.Sala-i-MARTIN,1995,Economic Growth, Mc Graw Hill, New-York
[3] HARRISSON,1996, Openness and Growth, A Times-series, Cross-Country Analysis for Developping Countries, Journal of Developpement Economics, Vol 48, N°2, p.p 419 –447.
[4] J. FRANKEL& D.ROMER,1999, Does Trade Cause Growth?, American Economic Review, vol. 89 (3), p.p379- 399.

جدول رقم 08: نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي[1]

الدراسة	سنة النشر	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
امري	1967	بيانات 50 دولة خلال الفترة 1953-1963	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي		النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
ميزلس	1968	بينات 09 دول خلال الفترة 1950-1962	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي		النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
سيرون واش	1968	بيانات 50 دولة خلال الفترة 1953-1963	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي		النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
ترافيس	1970	بيانات 41 دولة من 1950-1963	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي وبين نمو الصادرات	الاستثمارات المباشرة ورأس المال الأجنبي	النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
سلفر شوس وهيرار	2006	بيانات دولة الشيلي 1960-2001	تأثير نمو الصادرات المصنعة والصادرات الإستراتيجية على نمو الإنتاجية	إنتاج غير تصديري مخزون رأس مال العمل الاستيراد الحقيقي للسلع الإجمالية	الصادرات المصنعة تدعم فرضية الصادرات تقود النمو ولكن الصادرات الإستراتيجية تدعم فرضية الصادرات تقود النمو والنمو يقود الصادرات

[1] وصاف سعيدي: أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية ـ الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادي، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص68-69.

المبحث الثاني: الطريقة والنتائج

بعد التطرق للدراسات التجريبية التي تناولت بالتحليل علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى عرض مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، سنقوم باختبار العلاقة بين المتغيرات، من خلال كشف العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، الواردات الحقيقية ثم التضخم، وذلك بالاستعانة بتقنية المربعات الصغرى (OLS)، باستعمال برنامج Eviwes7.

المطلب الأول: الطريقة والمتغيرات

أولا: الطريقة

1) طريقة المربعات الصغرى (Least Squares):

هي طريقة إحصائية تهدف إلى تقدير خط الانحدار الذي يؤدي إلى تقليل مجموع الانحرافات الرئيسية أو الأخطاء الواردة، أو يتم التقليل من مجموع مربعات الفروق بين القيم الفعلية والقيم المحسوبة، ويمكن القول أنها طريقة تقريب قياسية تستخدم كل أنظمة المعادلات التي يكون فيها عدد المعادلات أكبر من عدد المتغيرات.

2) الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Régression):

إن نموذج الانحدار المتعدد هو عبارة عن انحدار للمتغير التابع (y) على العديد من المتغيرات المستقلة، $x_1, x_2, x_3 \ldots x_k$ ويسمى هذا بنموذج الانحدار الخطي المتعدد، ويهدف إلى توضيح كيفية تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ثم تحديد أهم افتراضات النموذج، يضاف إلى ذلك بيان عدم وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة، وكيف أن المصفوفة $(x^- x)$، تكون مصفوفة غير شاذة (Singular-Non) إذا كان محددها لا يساوي صفرا، ثم يتم بعد ذلك تقدير معلومات النموذج، تقدير التباين والتباين المشترك والانحراف المعياري لها للوصول إلى اختبار معاملات النموذج.

نموذج الانحدار الخطي المتعدد يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i وعدد من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, x_3 \ldots x_k$ وحد عشوائي U_i، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات و من المتغيرات المستقلة، بالشكل التالي:

$$Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + \ldots + B_kX_{ik} + U_i \quad \ldots (1)$$

3) لمحة عن برنامج Eviews7:

برنامج متقدم في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، ويعتبر نسخة مطورة من برنامج TSP البرنامج مفيد جدا للباحثين الاقتصاديين، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل الارتباط الذاتي والمتعدد واختلاف التباين والأخطاء، صياغة النماذج حيث أن البرنامج له حماية خاصة ولا يعمل في أي جهاز إلا بعد تسجيل هوية الجهاز عبر الإنترنت، كما يمكن تحديثه إلكترونيا، ويشتمل على تقنيات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية، وأساليب فحص جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، إضافة إلى تحليل بيانات البانال (Panel)، وقد قمنا باختيار برنامج Eviews7 للدراسة القياسية المتمثلة في أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

ثانيا: المتغيرات

تمت صياغة نموذج الانحدار المتعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 على النحو الآتي:

$$\mathbf{Log(GDP)= \beta_1 log(Open)+ \beta_2 log(Inf)+ \beta_3 log(M)+ \beta_4 log(x)+\varepsilon_t}$$

β_1، β_2، β_3، β_4: تعبر عن معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة.

ε_t : يعبر عن الخطأ العشوائي.

النموذج القياسي للدارسة يتكون من عدة متغيرات وهي كما يلي:

- المتغير التابع (**GDP**) الناتج المحلي الإجمالي.
- والمتغيرات المستقلة: (**Open**) الانفتاح التجاري، (**INF**) التضخم، (**M**) الواردات، (**X**) الصادرات.

1) الناتج المحلي الإجمالي GDP:

إجمالي الناتج المحلي (GDP) هو Gross Domestic Product عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية محلياً (داخل دولة ما) أي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، يمكن القول أنها أيضاً كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة. ويساعد على قياس مؤشر لمستوى معيشة الفرد داخل الدولة، وبشكل آخر يعتبر الناتج المحلى مقياساً لأداء الاقتصاد، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد حجم الاقتصاد الكلي، وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي، وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد.

(GDP) الناتج المحلي الإجمالي = (C) الاستهلاك الشخصي + (I) حجم الاستثمار +(G)الإنفاق الحكومي + (NX) (صافي الصادرات) (الصادرات-الواردات)

2) التضخم:

يمثل التضخم الحالة التي يرتفع فيها المتوسط العام لأسعار السلع والخدمات. أما القوة الشرائية فهي القيمة النقدية التي يتمتع بها الدخل في عملية شراء السلع والخدمات، ففي حال ثبات مقدار النقد المتحصل من الدخل و ارتفاع الأسعار في الوقت ذاته تنخفض القوة الشرائية لهذا النقد والعكس صحيح.

وهنا يجب التفريق بين القوة الشرائية للنقود والقدرة الشرائية للمستهلك، إذ تتعلق القوة الشرائية للنقود بمستوى العام للأسعار الذي يتوقف على قيمة النقود في السوق أما القدرة الشرائية للمستهلك فهي تمثل مستوى الدخل وقدرة هذا الدخل على الحصول على كميات مختلفة من السلع والخدمات عند أسعار معينة، وتجدر الإشارة إلى أن لمستوى الأسعار تأثير على كل من القوة الشرائية والقدرة الشرائية.

3) الانفتاح التجاري:

يعبر عن مجموع الصادرات والواردات لبلد (I) خلال فترة (T) على الناتج الداخلي الخام لنفس البلد (I) في نفس الفترة (T) ويعتبر أيضا محددا لانفتاح اقتصاد البلد (I).

$$\textbf{Trade openness index} = \boxed{\frac{x+m}{BIP}} = \textbf{مؤشر الانفتاح التجاري}$$

4) الصادرات:

يُطلَق مصطلح الصادرات على جميع السّلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوّجهها إلى الأسواق الدوليّة الخارجيّة، ويأتي ذلك بعد أن تتأكدَ الدولة من بلوغها حالةَ الفائض في الإنتاج. يُشار إلى أنّ الدولة تبدأ بتصدير بضائعها وسلعها تحت مجموعة من الشروط، ومن أهمها أن يكون هذا القُطر هو المصدر الوحيد لتوريد سلعة ما وتزويد الأسواق الخارجيّة بها، أو انفراده بإنتاج بضائع ذات كُلفة أقلّ من الدول الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإنّ هناك حاجة مُلِحّة لتميّز البضاعة من حيث النوعيّة، وللحفاظ على إمكانية إنتاجها في أيّ وقت تحتاجه البلاد المستوردة.

يَلعب التصديرُ دوراً مهمّاً في الدّخل القوميّ لأيّ بلد، ويتمثل ذلك بفتح أبواب الأسواق أمام الترويج للمنتجات وبيعها، ويدّل ذلك على مدى الجودة التي يتمتع بها كل من قطاعيّ الصناعة والزراعة في هذه الدول المصدرة، وتحتاج هذه العمليّة التجاريّة إلى خضوع المُنتجات المُصدّرة للمعايير الدوليّة التي تُخضعها لمعايير للجودة، ويعتبر الشحن هو الأساس في التصدير غالبا.

5) الواردات:

مصطلحٌ تجاريّ يُطلَق على كلّ ما يتمّ تزويد السوق المحليّ به من سِلَع وخدمات مستوردة أو قادمة من الخارج أو حتى من الداخل لتغطية حاجة السوق من نقصٍ في سلعة ما. يُذكَر تجارياً أنّ النسبة العُظمى من الواردات لأيّ بلد تكون مما لا يُنتج محليّاً، فعلى سبيل المثال: تستورد أوروبا البُن من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وذلك نظراً لعدم ملائمة مناخها لزراعة البن، وقد يتزامن تغير النمط التجاري في الاستيراد والتصدير مع التطورات التكنولوجيّة.

اعتماد البيانات

أما البيانات الإحصائية، فتم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والديوان الوطني للإحصائيات بالإضافة إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMS).

المطلب الثاني: النتائج

أظهرت الدراسة الاحصائية للمعطيات النتائج التالية، ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

أولا: علاقة الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي

تحظى العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي الممثل بنمو الناتج المحلي الإجمالي بجدل واسع بين أوساط العديد من الاقتصاديين، فالأبحاث التجريبية توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، كما هو موضح في جدول رقم 01 مخرجات Eviews7

Dependent Variable: LOG_GDP_
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 22:51
Sample: 1 27
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_OPEN_	0.429962	0.090640	4.743604	0.0001
LOG_INF_	-0.024407	0.017316	-1.409522	0.1727
LOG_M_	0.518612	0.059664	8.692277	0.0000
LOG_X_	0.381905	0.061072	6.253403	0.0000
C	0.556850	0.209596	2.656779	0.0144

R-squared	0.996730	Mean dependent var	6.691895
Adjusted R-squared	0.996136	S.D. dependent var	0.448287
S.E. of regression	0.027866	Akaike info criterion	-4.157220
Sum squared resid	0.017084	Schwarz criterion	-3.917250
Log likelihood	61.12247	Hannan-Quinn criter.	-4.085864
F-statistic	1676.656	Durbin-Watson stat	1.974690
Prob(F-statistic)	0.000000		

جدول رقم 01 مخرجات Eviews7

حيث يظهر وجود علاقة إيجابية وإن كانت متذبذبة (غير مستقرة)، ومنه على العموم كما هو واضح في الجدول أدناه فإن الانفتاح يدعم النمو بدرجة كبيرة، ولاختبار هذه العلاقة نقوم بتقدير نموذج الانحدار لنمو الناتج المحلي الإجمالي (Gdp) من خلال الانفتاح التجاري log (open)، الصادرات (x) والواردات (m) كما يلي:

Log(GDP)+C+log(Open)-log(Inf)+log(M)+log(x)

GDP= 0.556850 + 0.429962log(Open) - 0.024407log(Inf) +0.518612log(M)+0.381905log(x)

(2.556779) (4.743604) (-1.409522) (8.692277) (6.253403)

R^2= 99.67% R^2adjusted= 99.61% F-Statistic= 1676.656 N=27

(القيم الواردة بين قوسين تمثل قيم t-Statistic المحسوبة)

يتبين من خلال مخرجات التقدير أن معلمة الانفتاح ذات علاقة موجبة، وتأثير قوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ أن المعلمة معنوية إحصائيا عند درجة 5%، بالإضافة إلى هذا فإن الصادرات والواردات يظهران كذلك أن هناك علاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي، ويدعم هذا اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمات متغيرين (x)، (m)

ثانيا: علاقة الانفتاح التجاري مع الصادرات

Log(X)=log(GDP)+log(Open)+log(Inf)

يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدم توفر الاستقرار السياسي في الجزائر، إضافة إلى آثار تطبيق برنامج تعديل التكيف الهيكلي، المفروضة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، وانطلاقا من 2000 بدأت كل من الصادرات والواردات في التحسن تجاوزت فيها قيمة الصادرات قيمة والواردات، وهذا ما يفسر إيجابية مؤشر الميزان التجاري في الفترات اللاحقة، ما عدا سنة 2009 التي شهدت قبلها الأزمة المالية العالمية 2008 أين تسببت في تراجع الصادرات الجزائرية نحو العالم الخارجي على حساب الواردات، بعدها عاودت الصادرات إلى الارتفاع من جديد، وظهور مؤشرات إيجابية في الميزان التجاري.

ومن المتوقع أن يؤثر الانفتاح على كل من الصادرات والواردات، حيث يزيد الطلب المحلي على السلع والخدمات خاصة السلع الوسيطية والاستثمارية الداخلة في العمليات الإنتاجية، كذلك بالنسبة للصادرات فستشهد ارتفاعا نظرا للطلب العالمي على المواد الأولية، وإمكانية حدوث علاقات تجارية بين الدول في شكل تكامل أو شراكة اقتصادية.

Dependent Variable: LOG_X_
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 22:54
Sample: 1 27
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_GDP_	1.084139	0.040484	26.77953	0.0000
LOG_OPEN_	-0.543263	0.194690	-2.790395	0.0104
LOG_INF_	-0.073496	0.032331	-2.273231	0.0327
C	-0.213907	0.488411	-0.437965	0.6655

R-squared	0.987787	Mean dependent var	6.223666
Adjusted R-squared	0.986195	S.D. dependent var	0.537968
S.E. of regression	0.063209	Akaike info criterion	-2.548772
Sum squared resid	0.091895	Schwarz criterion	-2.356796
Log likelihood	38.40842	Hannan-Quinn criter.	-2.491687
F-statistic	620.1047	Durbin-Watson stat	2.24208
Prob(F-statistic)	0.000000		

جدول رقم 02 مخرجات Eviews7

ومن أجل اختبار العلاقة بين المتغيرات المذكورة أعلاه قمنا بتقدير معادلة الصادرات، مع كل من الانفتاح التجاري (open)، الناتج الخام المحلي (Gdp)، التضخم (inf)، وتحصلنا على المعادلة التالية:

Log(X)-C+log(GDP)-log(Open)-log(Inf)

X= - 0.213907 + 1.804139log(GDP) - 0.543263log(Open) - 0.073496log(Inf)

(-0.437965) (26.77953) (-2.790395) (-2.273231)

R^2= 98.77% R^2adjusted= 98.61% F-Statistic= 620.10 N=27

(القيم الواردة بين قوسين تمثل قيم t-Statistic المحسوبة)

من خلال مخرجات التقدير يتبين أن العلاقة بين كل من الانفتاح والصادرات تتميز بالسلبية، كما أنها معنوية عند 5% بالإضافة إلى أن التضخم (inf)، تتميز بالسلبية وأما بالنسبة للناتج المحلي (GDP) يتميز بعلاقة إيجابية مع الصادرات.

من خلال التقدير لمعادلة الصادرات أظهرت معنوية متغير الناتج المحلي، أين كانت إيجابية وذات دلالة إحصائية، وهذا يعني أن الناتج المحلي يفسر نمو الصادرات.

ثالثا: علاقة الانفتاح التجاري مع الواردات

Log(M)=log(GDP)+log(Open)+log(Inf)

من خلال جدول رقم 03 مخرجات Eviews7، مخرجات التقدير نلاحظ أن معلمات التقدير تحمل إشارات موجبة في علاقتها مع الواردات الحقيقية، باستثناء الانفتاح ذو الإشارة السالبة، بالرغم من دلالته الإحصائية عند 5% وهذا الأخير يعني أن هناك علاقة عكسية بين الواردات الحقيقية والانفتاح، كما أن معلمة الناتج المحلي غير معنوية إحصائيا، ما يدل على أن الواردات الحقيقية لا تتأثر بالتغير في الدخل الوطني.

كذلك نجد أن نمو الواردات الحقيقية يتأثر بدرجة الانفتاح التجاري، إضافة إلى تأثرها بمعدل التبـــادل التجاري أو شروط التجارة في نفس الاتجاه.

Dependent Variable: LOG_M_
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 22:56
Sample: 1 27
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_GDP_	1.116352	0.032796	34.03905	0.0000
LOG_OPEN_	-0.465374	0.157720	-2.950642	0.0072
LOG_INF_	0.095909	0.026192	3.661833	0.0013
C	-0.770798	0.395664	-1.948112	0.0637

R-squared	0.990845	Mean dependent var	6.117907
Adjusted R-squared	0.989650	S.D. dependent var	0.503342
S.E. of regression	0.051206	Akaike info criterion	-2.969953
Sum squared resid	0.060308	Schwarz criterion	-2.777977
Log likelihood	44.09436	Hannan-Quinn criter.	-2.912868
F-statistic	829.7295	Durbin-Watson stat	1.184549
Prob(F-statistic)	0.000000		

جدول رقم 03 مخرجات Eviews7

Log(M)-C+log(GDP)-log(Open)+log(Inf)

M= - 0.770798 + 1.116352 log(GDP) - 0.465374log(Open) + 0.095909log(Inf)

(-1.948112) (34.03905) (-2.950642) (-3.661833)

R^2= 99.08% R^2adjusted= 98.96% F-Statistic= 829.72 N=27

(القيم الواردة بين قوسين تمثل قيم **t-Statistic** *المحسوبة)*

ومنه كخلاصة يمكن القول أن الصادرات والواردات تزداد مع التقدم في درجة الانفتاح التجـــاري، لكن بالمقابل فإن التقدم في درجة الانفتاح يمكن أن يرجع إلى زيادة في نمو الـــصادرات (أو الـــواردات)، دون الحصول زيادة في كليهما معا.

المبحث الثالث: مناقشة النتائج

كخلاصة لما تم تناوله في العناصر السابقة، فإن التقدم في درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري، على العالم الخارجي أدى إلى:

- زيادة كل من الصادرات والواردات الحقيقية في الاقتصاد الوطني.
- تحسين والتأثير الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي.
- زيادة معدلات التضخم في البلد.

وهذه النتائج تدعم إلى حد كبير الأدب الاقتصادي الذي تناول بالدراسة هذه العلاقات، وفي هذا الصدد بالإمكان الكشف على أنماط هذه العلاقات عن طريق الأدلة التجريبية لعينات مختلفة بالاستعانة بأدوات القياس الاقتصادي، بالمقابل هناك مجموعة من الاعتبارات يمكن اعتمادها على الاقتصاد الجزائري تتمثل في:

1. اعتماد الاقتصاد الجزائري وتمركزه على قطاع واحد في صادراته: إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع تصديري وحيد وهو قطاع المحروقات، أين يصل إلى حوالي 97% من مجموع الصادرات الكلية، وهذا يدل على أن هذا الأخير يعتمد إلى حد كبير على مصدر واحد في مداخليه، والنقد الأجنبي من العالم الخارجي، هذا ما يعرضه للوقوع في خطر تمركز الصادرات والتبعية للسوق العالمي، لذلك فإنه في ظل هذا الوضع، فإن معدلات التبادل الدولي تتدهور (شروط التجارة) لتكون في غير صالح الجزائر، وذلك بسبب عدم الاستقرار، والتذبذبات المتكررة في الأسعار العالمية للبترول.
2. عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: بالإضافة إلى تمركز الصادرات فإن عدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات، كذلك ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعاني من عدم مرونة في جهازه الإنتاجي حيال التغيرات الممكن حدوثها في السواق الدولية (انخفاض مرونة الطلب الدخلية والسعرية) الأمر الذي يجعله معرض للصدمات والتقلبات الخارجية، ما يستدعي إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتعلقة بهذا الجانب المهم من الاقتصاد الوطني.
3. فشل الدولة في إخراج الاقتصاد الوطني من وضعية ريعية إلى اقتصاد منتج للثروة: فبالرغم من المساعي الحثيثة والإصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل بناء اقتصاد وطني منتج وذو تنوع للخروج من دائرة التبعية بالإضافة إلى غياب مفهوم موحد للإصلاحات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وغياب إستراتيجية طويلة المدى للمبادلات التجارية الخارجية، جعلها غير قادرة على مواجهة عدم الاعتماد على قطاع المحروقات باعتباره المصدر الرئيس والوحيد للإيرادات في الدولة من العالم الخارجي.

خلاصة الفصل:

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى، فكل الإستراتيجيات التنموية التي اعتمدت كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات وما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية.

زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي، وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري لهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات.

فمن خلال هذه الدراسة تم قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج الإجمالي الحقيقي الفردي من خلال صياغة نموذج حيث تم تقديره باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully-Modified Ols) التي تتميز بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات، ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظرا لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي، وتدل هذه النتائج كذلك على ضرورة تكوين استثمارات جديدة التي يعتبر عامل مهم جدا في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان لأجل رفع المستوى المعيشي للأفراد، من هنا يتبين أهمية الاستثمار المحلي باعتباره الشرط الأول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي والتي تعتبر شرطا ضروريا لرفع معدل دخل الفرد وإن لم تكن الشرط الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

الخاتمة العامة

لقد سمحت لنا دراسة هذا الموضوع معرفة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني عموما وقطاع التجارة الخارجية على الخصوص، إذ تبين لنا جليا وبوضوح أن عمليات التجارة الخارجية تعد من أهم الركائز والدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية المنشودة، إلا أن التجارة الخارجية لم تقم بدورها الرائد في ذلك، والسبب يعود إلى تلك العراقيل والعقبات التي وقفت في طريقها والمتمثلة في التنمية الاقتصادية المنتهجة المجردة من كل المعلومات الدقيقة والكافية على التقنيات التطبيقية في ميدان التجارة الخارجية.

لقد اعتمدت الجزائر تنميتها على التجارة الخارجية باعتبار أن كل مواردها تأتي من تصدير المحروقات، وأن أغلب حاجياتها الاستهلاكية تأتي من الاستيراد، وهذا دون أن تستطيع تغيير شروط التبادل غير المتكافئ الذي يبقى سائدا حيث أنه بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية الناتج على ارتفاع نسبة خدمة الديون تبين أن حجم الخلل الذي يعرفه قطاع المبادلات التجارية كبير، إلى درجة أنه لا يستطيع تلبية الحاجيات الوطنية.

إن تحليلنا للأرقام المبينة لهيكلة المبادلات التجارية وخاصة قطاع الصادرات يوضح التأخر المعتبر للجزائر مقارنة مع عدة دول مجاورة، إذ أن النتائج المحققة في السنوات الأخيرة تبقى بعيدة عن التوقعات، وهو الشيء الذي نتج عنه نقص الفعالية، والعجز الذي يميز المؤسسات الوطنية في توسيع نشاطها، حتى يشمل قطاع الصادرات.

بالرغم من عدم وجود نص قانوني صريح لتحرير التجارة الخارجية، إلا أن هذه العملية قد تم الفصل فيها عمليا، حيث أصبح تحرير الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية خصوصا اختيارا لا رجعة فيه.

غير أن الإجراءات المتخذة لحد الآن غير كافية، إذ يجب القيام ببعض الإصلاحات للهيئات والمؤسسات التي لها علاقة بالتجارة الخارجية كالبنوك والتأمينات، وأيضا يجب القيام بتغيرات جذرية لقطاع الجمارك حول مهامه وطريقة سيره، وهذا حتى تستطيع الجزائر أن تلعب دورا هاما بالتزامها تجاه المتعاملين الأجانب خصوصا بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن التجارة الخارجية قطاع جد هام وحساس، ولهذا أعطت الجزائر أهمية لا بأس بها لهذا الميدان، وذلك لتطويره، إن تحول البلاد إلى نظام اقتصاد السوق خطوة عملاقة لما عرفه السوق من تغيرات في عدة وجهات، سواء من قبل المستثمرين أو المنتجين، مما يجعله ينعكس على التنمية الاقتصادية في البلاد.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى إثبات صحة الفرضيات:

- العلاقة بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي ذو دلالة إحصائية معنوية.
- علاقة الانفتاح التجاري والصادرات ذات دلالة إحصائية معنوية.
- علاقة الانفتاح التجاري والواردات ذات دلالة إحصائية معنوية.

نتائج الدراسة:

لقد حاولنا من خلال فصول هذه المذكرة إعطاء صورة واضحة وبسيطة لدور التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، ومن خلال دراساتنا استنتجنا بعض النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فإن زيادة درجة الانفتاح في البلد من شأنها أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن هذه الزيادة في الانفتاح تعمل على الزيادة في كل من الصادرات والواردات الحقيقية، فالطلب المستمر على الصادرات ينعكس على معدل النمو الاقتصادي، والذي عبر عنه (ألبرت هيرتشمان) بالنمو المحفز عن طريق الصادرات (Export-Propelled Growth) أما المساهمة عن طريق الواردات الحقيقية من خلال السلع الوسيطية والاستثمارية الموجهة نحو تحريك الآلة الإنتاجية، كما أن زيادة الانفتاح من شأنها أن تعمل على زيادة معدلات التضخم في البلد، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية تحسن من تدفق الصادرات إلى الخارج، ليؤدي ذلك إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بدءا من مرحلة التحرير الكامل للتجارة، لذلك قد حاولنا في هذه الدراسة إلقاء الضوء على مسألة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، على النمو الاقتصادي عن طريق الأدلة التجريبية والكمية، ونعتقد من خلال هذه الدراسة أن تكون إسهاما إيجابيا في طريق دراسة السياسات في البلدان النامية.

توصيات الدراسة:

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها وبالنظر إلى خصوصيات الاقتصاد الجزائري نقترح مجموعة من التوصيات كما يلي:

- السعي نحو إعادة هيكلة قطاعات وفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، مع إمكانية احتفاظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين (القطاعات السيادية في الاقتصاد الوطني).
- ضرورة إعادة النظر في الأولويات والتركيز على كل من قطاعي الزراعة والصناعة، إلى البحث العلمي من أجل تعزيز الأمن الوطني (الأمن الغذائي، العسكري والطاقوي).

- السعي نحو مباشرة عملية جدية للقيام بتنويع هيكل الاقتصاد لبناء وإنشاء مصادر جديدة للتنافسية على المستوى الدولي على غرار برنامج (ديفيكو01) الممول من طرف الاتحاد الأوروبي الهادف إلى دعم إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الجزائر تمتلك المقومات والإمكانيات (أو المؤهلات) لذلك.
- العمل على استكمال الإصلاحات وتسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية وتيسير الإجراءات التجارية لمنح فرص أفضل للعاملين في ميدان عمليات التصدير والاستيراد.
- السعي نحو الانضمام للمؤسسات والهيئات الدولية للاستفادة من الفرص والتسهيلات التي تمنحها هذه الأخيرة للبلدان النامية في مجال الدخول على الأسواق الدولية.
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث أن سياسة الاحتكار في الجزائر كانت عائقا أمام التجارة الخارجية.
- غياب التسيير المحكم.
- غياب الاستقرار السياسي حيث عرفت البلاد تدهور للأوضاع السياسية وتعاقب لعديد الحكومات.
- عدم تطوير الصادرات خارج المحروقات.
- اختلال الميزان التجاري وذلك بارتفاع نسبة الواردات مقارنة بالصادرات.
- وضع إستراتيجية وطنية واضحة في المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من المزايا التفصيلية التي تمنحها المنظمة للدول النامية.
- على الجزائر أن تحاول الاستفادة من تجربتها في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأن تحاول توظيف نقاط قوتها كأوراق رابحة للتخفيف من ضغوطات الالتزامات التي يمكن أن تفرض عليها أثناء مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

آفاق الدراسة:

يمكننا في نهاية هذا البحث أن نشير إلى جملة من المواضيع التي تبين لنا أهمية تناولها بالدراسة والتي تكمل موضوع بحثنا الذي تناولنا فيه آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية حالة الجزائر، إذ حاولنا في هذا البحث استخراج الأسس النظرية لهذا الموضوع، فقد تبين لنا ضرورة تناولها نظرا لأهمية الإسهامات المعاصرة في هذا الموضوع، والذي لا يزال مجال البحث فيها مفتوحا، حيث تركز السعي في إيجاد الآليات الأساسية في تحرير التجارة الخارجية، وتم إسقاطها على حالة الجزائر، ونتمنى أن تكون البحوث اللاحقة في مسار تحديد مجالات آليات تحرير التجارة الخارجية بالنظر إلى التغيرات الدولية المعاصرة والمستقبلية

إلى جانب دور التجارة في تقريب سكان العالم فيما بينهم ولهذا من الأفضل دراسة مدى إمكانية تحويل العـــالم إلى قرية صغيرة بتطوير التجارة الإلكترونية في ما يخدم التنمية المستدامة والأجيال اللاحقة.

لذا نطرح التساؤل الآتي:

- متى نصل إلى توازن بين التجارة الخارجية والتنمية المستدامة الشاملة دون أن تتعارض المصالح الوطنيـــة والدولية مع القضاء على الفجوة المتواجدة بين الدول النامية والمتقدمة؟

وهذا السؤال الذي يفتح مجالات عديدة لأبحاث مستقبلية نتمنى أن نكون ممن يحاولون معالجتها.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. براق محمد وعبيلة محمد: دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الـــدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الشلف، العدد 04، جوان 2006.
2. بلقاسم زايري: أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004.
3. بن عزوز محمد: الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير في التحليـــل الاقتـــصادي، جامعة الجزائر، 2001.
4. توادر ميشيل: التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين حمود، دار المريخ، الرياض، 2006.
5. جمال الدين عويسات: العلاقات الاقتصادية الدولية للتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2000.
6. د. طالب محمد عوض: التجارة الدولية نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، 1995.
7. دومنيك سالفاتور: الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية.
8. رابح حمدي باشا: أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحـــة دكتـــوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
9. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي ـــ نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، 1998.
10. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
11. سعد طه علام: التنمية والدولة، دار طيبة، القاهرة، 2003.
12. سيد محمد أحمد السريتي: التجارة الخارجية ، الدار الجامعية الإسكندرية 2009.
13. عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب: دراسات سابقة عن التجارة الخارجية والنظريات المفسرة.
14. عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000.
15. عبد الخالق عبد الله: التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية.
16. عبد الرحمان يسري: النظرية الاقتصادية الكلية مدخل حديث، مصر، دار شباب الجامعة، 2001.
17. عبد القادر عطية: الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، القاهرة، 2002-2003.
18. علي لطفي: محاضرات في التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980.
19. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.
20. كامل بكري: مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

21. كولين ريز: النهج الإيكولوجي للتنمية المستديمة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، المجلد 30، ديسمبر 1993.

22. مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1996.

23. محمد ذياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010.

24. محمد مدحت مصطفى: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع القاهرة، 1999.

25. منصوري الزين: آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، 2005-2006.

26. موسى سعيد وآخرون: التجارة الخارجية، دار الصفاء، ط1، 2001.

27. ميشيل سيرينا: نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستديمة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، المجلد 30، ديسمبر 1993.

28. يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

29. مجلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 73، لسنة 2008.

30. مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، مارس 2017.

31. بوكونة نورة: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان (تمويل التجارة الخارجية بالجزائر)، جامعة الجزائر، دفعة 2012.

32. وصاف سعيدي: أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادي، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.

33. عز الدين علي: مذكرة ماجستير في العلوم التجارية بعنوان (أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012)، جامعة الجزائر 3، دفعة 2014

34. الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 06 ربيع الأول 1328 هجري.

35. الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 15 فيفري 1974 لأمر 74-72 الصادرة في 30 جانفي 1974.

36. الجريدة الرسمية رقم:12، الصادرة في 20 ماي 1991.

37. قانون المالية لسنة 1986.

38. المادة 04 و 05 من الأمر 74-12 بتاريخ: 15 فيفري 1974.

39. المادة 160 من قانون 78-02 من الجريدة الرسمية.

40. المرسوم 84-390 الصادر بتاريخ: 1984/09/22.

41. النظام الداخلي للبنك المركزي (وثائق من البنك المركزي).

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1. **Abdel – Rahman, A. M. M. and Barry, Z. A,1992, Trade Link Model Between Sudan and the Kingdom of Saudi Arabia, 1963-1982, Journal of King Saud University, 4.**
2. **Balassa, Bela, (May/June, 1985), Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973, Oil Shock, Journal of Development Economics. 18, p.p23-35.**
3. **Beat Burgenmeier ," Economie du développement durable", Editions de boeche, Paris, 2002, p 19.**
4. **Ben-David Dan,2000, Trade, Growth and Disparity Among Nations, From Income Disparity and Poverty, World Trade Organisation Special study 5, Geneva, WTO Publication,p11-42**
5. **Chenery, Hollis, Robinson, S. and Syrquin, M, 1986, Industrialization and Growth: A Comparative Study. New York: Oxford University Press.**
6. **David, Dollar,1992,Outward – Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly : Evidence from 95 LDCs, 1976-1985." Economic Development and Cultural Change, 40 ,p.p 523-44.**
7. **Dollar David, kraay Aart, April 2002, Institutions, Trade, and Growth, the world bank, source: http://www.redoreg.com/Tcomplet/Taleb%20N4V2.pdf**
8. **Edwards, Sebastian, (September, 1993) ,Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Literature, 31, No.3, p 112.**
9. **Eusufzai , Zaki, ,1996,Openness, Economic Growth, and Development : Some Further Results, Economic Development and Cultural Change, 44, No. 2. p.p333-338.**
10. **G. M. GROSSMAN& E.HELPMAN,1991, Innovation and Growth in the global Economy, Cambridge MIT Press BOSTON p 359.**
11. **G.FEDER, February-April 1983,On Exports and Economic Growth, Journal of Development Economics, Volume 12, Issue 1-2, , p.p. 59-73.**
12. **HARRISSON,1996, Openness and Growth, A Times-series, Cross-Country Analysis for Developping Countries, Journal of Developpement Economics, Vol48, N°2, p.p419-447.**
13. **Hocine benssad, algerie opeit p93-94**
14. **Hocine benssad, economie de develpppement nde l'algerie 2ed m opu 1982 p85**
15. **Howard Pack,1988, Industrialization and Trade. In: Chenery , Hollis and Srinivasan, T.N. (Eds.). Handbook of Development Economics. vol.1. Amsterdam: North Holland.**
16. **J. FRANKEL& D.ROMER,1999, Does Trade Cause Growth?, American Economic Review, vol. 89 (3), p.p379- 399.**
17. **J. pezzy "economies analysis of sustainable growth and sustainnable development", environment working paper N°15 banque mondial, Washington, 1989, p27.**
18. **Jean Gry Vaillancourt, " Penser et concétiser le devloppement durable", ecodécision, n° 15, hiver 1995, p 26.**
19. **Nishimizu, Mieko, and Robinson, Sherman, (September/October, 1984) ,Trade Policies and Productivity Change in Semi-Industrialized Countries" Journal of Development Economics, 16, p.p177-206.**
20. **Nouzad Farrokh, Powell Jennifer .J ,2003, Openness, Growth, and Development : Evidence from a Panel of Developing countries , Scientific Journal of Administrative Development Vol 1.N°1 LAD.**
21. **Romain wacziarg, karen Horn Welch (june 2008), Trade liberarization and growth: new evidence world banc economic review 22,2 p.p. 187-231**

22. **S. EDWARDS, Openness, Trade Liberalisation and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Literature, Volume XXXI, p.p 1358-1393. - D.GREENAWAY& al,1998, Trade Reform, adjustment and Growth: What does the Evidence Tell Us, The Economic Journal, vol. 108, p.p1547-1561. - R. BARRO& X.Sala-i-MARTIN,1995,Economic Growth, Mc Graw Hill, New-York**
23. **Commission mondial sur l'environnement et le développement, rapport Brundtland, 1988, p10.**
24. **Document présent par le ministère du commerce sur la politique du commerce extérieur**
25. **Ministère du commerce communique sur écopolitique de commerce extérieur en Algérie**
26. **Programme des Nation Unies pour le développement (PNUD), rapport mondial sur le développement humain 1992, édition économisa, paris, 1992, p19.**

فهرس المحتويات

الإهداء..... I
الشكر والعرفان..... II
الملخص..... III
جدول المحتويات..... IV
قائمة الجداول..... VIII
قائمة الأشكال..... X
المقدمة العامة ..... أ ـــ د
تمهيد ..... أ
مشكلة الدراسة ..... ج
فرضيات البحث ..... ج
أهمية البحث ..... ج
أهداف الدراسة ..... ج
أسباب اختيار البحث ..... ج
حدود الدراسة ..... د
منهج وأدوات البحث ..... د
مصادر البيانات ..... د
صعوبات البحث ..... د
تقسيمات البحث ..... د
الفصل الأول: مفهوم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي..... 31-06
مقدمة الفصل..... 06
المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها..... 07
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية..... 07
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية..... 07
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية..... 08
1) مستوى التنمية الاقتصادية..... 08

2) أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي..... 08
3) سوء توزيع المواد الطبيعية بين الدول 09
4) حجم الدولة..... 09
5) العامل السياسي..... 09
6) تغير الميزة النسبية..... 09
7) التجارة ونفقات النقل..... 09
8) الشركات متعددة الجنسيات..... 09
المبحث الثاني: النظريات المختلفة للتجارة الخارجية 10
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية..... 11
أولا: نظرية التكاليف المطلقة..... 11
ثانيا: نظرية التكاليف النسبية (ريكاردو دافييد)..... 12
ثالثا: نظرية القيم المتداولة (جون ستيوارت ميل)..... 14
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية ووفرة عوامل الإنتاج..... 15
المطلب الثالث: النظرية الحديثة..... 15
أولا: نظرية تشابه الأذواق..... 15
ثانيا: نظرية ليونتياف..... 17
المطلب الرابع: الفجوة التكنولوجية..... 17
أ- فجوة الطلب..... 17
ب- فجوة التقليد..... 17
أولا: نموذج دورة حياة المنتج..... 18
ثانيا: مرحلة المنتج الجديد..... 18
1) مرحلة النمو..... 18
2) مرحلة النضج..... 18
المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية في الفترة 1990 إلى غاية 2016 19
المطلب الأول: واقع قطاع التجارة الخارجية في الفترة 1990 إلى 2016..... 19
أولا: تطور التجارة الخارجية في الفترة 1990-2016..... 19

ثانيا: تطور الصادرات خارج المحروقات 20
المطلب الثاني: احتكار الدولة للتجارة الخارجية..... 24
المطلب الثالث: التحرير المقيد 28
المطلب الرابع: التحرير التام..... 29
خلاصة الفصل 31
الفصل الثاني: الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة..... 33-47
مقدمة الفصل..... 33
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية..... 34
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي..... 34
1) سياسات جانب العرض..... 34
2) سياسات جانب الطلب..... 35
المطلب الثاني: قياس النمو..... 35
1) المعدلات النقدية للنمو..... 35
2) معدلات النمو بالأسعار الجارية..... 36
3) معدلات النمو بالأسعار الثابتة..... 36
4) معدلات النمو بالأسعار الدولية..... 36
5) المعدلات العينية للنمو الاقتصادي..... 36
6) مقارنة القوة الشرائية المكافئة..... 36
المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية..... 37
المبحث الثاني: التنمية المستدامة 39
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة..... 39
الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة..... 39
المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الخمسينات..... 39
المرحلة الثانية: من 1950 إلى غاية تقرير برانتلاند..... 39
المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة..... 40
المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة 41

1) التنمية المستدامة قضية عالمية..... 41
2) التسيير الإيكولوجي..... 42
3) السعي إلى إزالة الفوارق الاجتماعية..... 42
المبحث الثالث: أبعاد التنمية المستدامة 43
المطلب الأول: البعد البيئي 43
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي..... 44
المطلب الثالث: العلاقة بين النمو والتجارة الخارجية 45
خلاصة الفصل..... 47
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية 49-64
مقدمة الفصل..... 49
المبحث الأول: الأدبيات التطبيقية 50
المطلب الأول: أدبيات تطبيقية باللغة العربية 50
المطلب الثاني: أدبيات تطبيقية باللغة الأجنبية 51
المبحث الثاني: الطريقة والنتائج 56
المطلب الأول: الطريقة والمتغيرات 56
أولا: الطريقة..... 56
1) طريقة المربعات الصغرى..... 56
2) الانحدار الخطي المتعدد 56
3) لمحة عن برنامج Eviews7..... 57
أولا: المتغيرات..... 57
1) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) 57
2) التضخم (INF)..... 58
3) الانفتاح التجاري (OPEN)..... 58
4) الصادرات (X) 58
5) الواردات (M) 59
المطلب الثاني: النتائج..... 59

أولا: علاقة الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي..... 59
ثانيا: علاقة الانفتاح التجاري مع الصادرات..... 60
ثالثا: علاقة الانفتاح التجاري مع الواردات..... 61
المبحث الثالث: مناقشة النتائج 63
خلاصة الفصل 64
الخاتمة العامة 69-66
اختبار الفرضيات 67
نتائج الدراسة..... 67
توصيات الدراسة..... 67
آفاق الدراسة..... 68
فهرس المحتويات..... 71
قائمة المراجع والمصادر..... 77
الملاحق..... 82

الملاحق

جدول المؤشرات الاقتصادية

الوحدة: مليون دولار*

السنوات	الواردات*	الصادرات*	الناتج المحلي*	التضخم	الانفتاح التجاري
1990	138600.1	130300	555800	16.65	27.82
1991	199300	245900	844500	25.89	28.75
1992	250200	265400	1048200	31.67	21.57
1993	269800	254000	1166000	20.54	25.01
1994	388591.1	336045.8	1491500	29.05	23.65
1995	577198.9	521433.2	1990600	29.78	24.06
1996	615378.8	764843.5	2570000	18.68	24.87
1997	593227.9	859257.2	2780200	5.734	19.66
1998	637318.1	639080.3	2830500	4.95	20.02
1999	766932.5	868125	3238200	2.646	25.19
2000	880542	1697866	4123500	0.339	23.8
2001	930677.5	1550898	4227113	4.226	25.54
2002	1159170	1605790	4522773	1.418	26.33
2003	1254041	2008951	5252321	4.269	27.26
2004	1577138	2462920	6149117	3.962	27.06
2005	1820427	3569649	7561984	1.382	14.55
2006	1863501	4149707	8501636	2.315	16.55
2007	2326059	4402232	9352886	3.674	22.27
2008	3170777	5298034	11043704	4.863	21.76
2009	3583772	3525855	9968025	5.734	22.37
2010	3768003	4610103	11991564	3.913	22.37
2011	4172893	5658617	14588532	4.522	22.91
2012	4612075	5979810	16208698	8.895	21.68
2013	5061122	5528757	16643834	3.254	21.14
2014	5502405	5252596	17205106	2.916	62.51
2015	7225578	7779485	16799214	4.78498	89.32
2016	8316932	8825772	18715120		91.59

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية